PROVISIONAL
A/34/PV.43
23 October 1979
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثـــون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والأربعـين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الاثنين ، ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد ســـالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

ثـم : السيد ابراهيـم (اثيوبيا)
(نائب الرئيـــس)

- التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي : تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قـرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ ٦ ٥٥(أ) ٦ (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

مواصلة نظر البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي : تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ (A/34/34)

السيد طبيبي (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : انها لمصادفة سعيدة حقا أن البند " ٥٥ " الذى نناقشه الآن يأتي تحت استعراض المادة " ٥٥ " لميثاق الأمم المتحدة التي تقول :

" رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية وديـة بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذى يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها ، تعمل الأمم المتحدة على :

" (أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعي ؛

" (ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم " .

وفي واقع الأمر أن هذه هي الأحكام النبيلة الواردة في الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة المادة " ٥٥ " منه وهي التي تميزه عن ميثاق عصبة الأمم لأنه في دامبرتون أوكس وفي سان فرانسيسكو فانه عند انشاء الأمم المتحدة قد تم التأكيد على أهمية حق تقرير المصير الاقتصادى من بين الحقوق السياسية ، وهو الهدف الأساسي من انشاء المجلس الاقتصادى والاجتماعي كهيئة أساسية في الأمم المتحدة ، وذلك بالنظر الى الحاجة الملحة للتمشي مع التقدم الاقتصادى والاجتماعي للأمم .

ومنذ اعتماد الميثاق وعلى الشواطئ الفضية للباسفيكي في مدينة سان فرانسيسكو الجميلة ، فقد انقضى أكثر من ثلاثة عقود على الأمم المتحدة شهدت فيها الصبغة العالمية والتقدم الاقتصادى والسياسي في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية الا في بعض الاماكن التي لم يتحقق فيها ذلك . ولكن

Digitized by UNOG Library

حق تقرير المصير السياسي للأمم بأعلام مزركشة وبسلامات وطنية عائمة بعيدة كل البعد عن حل المشاكل الاقتصادية ، لأن حق تقرير المصير الاقتصادي يعتبر شرطا أساسيا للحفاظ على الاستقلال وسيادة الدول التي حصلت على استقلالها مؤخرا ، والا فان الاستعمار القديم يخرج من الباب الأمامي ويعود تحت قناع الاستعمار الجديد والسيطرة الاقتصادية من الباب الخلفي . ونظرا لهذا الجور وهذا الظلم وبعد مضي ثلاثة عقود ، فان العالم يزداد فقرا والمشاكل الاقتصادية للبلدان النامية أصبحت أكثر الحاحا وأكثر خطورة والهوة المتسعة بين الفقر والرفاهية بين الدول الفقيرة وبين الدول الغنية ، وبين البلدان المتقدمة وبين البلدان النامية ، تزداد باستمرار . وعن طريق رفض التفاوض بحكمة ، ورفض اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية ، فان الأزمات الدولية سوف تتسع في هذا العالم .

ومنذ قرون عديدة ، فان الفيلسوف الروماني سنكا قال " ان الانسان الجائع لا يستمع لصوت العقل ولا يأبه بالعدالة ولا يلتزم بالصلوات " . وكما نرى في وقتنا هذا ، فان بعض دول الشمال لا تستمع لصوت العقل ولا تأبه للعدالة .

ولقد انقضى عقدان اقتصاديان ولكننا لم نحقق الا القليل . ان بيانات الجمعية العامة وعقد خمس دورات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وكذلك نداء ستة مؤتمرات لقمة عدم الانحياز وأيضا الاعلانات الكثيرة لمؤتمرات دولية واقليمية والنداء الذي وجهته مجموعة الـ ٧٧ ، كل هذا لم يلق أذنا صاغية . واليوم فان ثلثي البشرية في البلدان النامية قد نفذ صبرها ، وهي تعاني من الفراغ وتعرب عن قلقها لبؤسها الاقتصادي والاجتماعي وعدم رضائها عما يتم تحقيقه في المفاوضات الخاصة بتنفيذ اعلان وبرنامج العمل وبشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ذلك النظام الذي اعتمد خلال الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان البلدان المتقدمة ذات اقتصاد السوق ترفض التزاماتها الانسانية الواردة في الميثاق وتود الاحتفاظ بالوضع القائم الذي يقوم أساسا على الاستغلال الاقتصادي والاجحاف ولا تظهر أية ارادة سياسية من أجل التعاون الاقتصادي .

وعندما يتعلق الأمر بالمساعدات ، فانها لا تقدم الا القليل ، بينما تنفق ٥٠١ بليون دولار في كل يوم على التسليح وانتاج أسلحة الدمار ، وهي ليست على استعداد لتكريس ١٠ في المائة من

Digitized by UNOG Library

هذا المبلغ لصندوق لانقاذ الملايين الذين يعانون من الجوع والمرض والعرى وسوء التغذية في بلدان العالم النامي . وكما يوضح هذا الموقف ، فان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخامس المنعقد في مانيلا لم يستطع التوصل الا لأقل قدر من النتائج . ان هذا الموقف المتشدد لهذه الدول المتقدمة من شأنه أن يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية .

وقد أظهرت الاحصاءات أنه ليست هناك زيادة في النمو في البلدان النامية خلال السنوات الأخيرة ، وليس هناك أمل في المستقبل في ذلك النمو اذا ما استمر هذا المنهج قصير النظر الذى تتبعه الدول الصناعية . ونتيجة لهذه النظرة الداخلية فان التخلف وسوء التغذية والأمية والفقر والمرض ، سوف تستمر بل ستزداد ، وسوف يستمر تصعيد الأسعار بالنسبة للسلع الرأسمالية والمنتجات الغذائية والخدمات المستوردة من البلدان المتقدمة ، وكذلك تذبذب أسعار المواد الأولية للبلدان النامية . وقد أدى ذلك الى زيادة الهوة التي تضر باقتصاديات الدول النامية ، كما أنه يسهم أيضا في زيادة المعاناة والفقر بين شعوب العالم الثالث .

ان الأمم المتقدمة بسبب زيادة التضخم والبطالة ، قد فشلت في السيطرة على هذه المشاكل ويضاف الى ذلك أن العجز الدائم في موازين مدفوعاتها يستخدم كذريعة لعدم اتخاذ تدابير لمقابلة احتياجات البلدان النامية أو للموافقة على اعادة هيكلة اقتصادياتها لمقابلة احتياجاتها اليومية .

ومن بين البلدان النامية ، فان الدول الأقل نموا ، ولاسيما الدول غير الساحلية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بالاضافة الى الدول الأكثر تضررا ، تعاني من التضخم والكساد ومن ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية في الدول الصناعية ، ومن الشروط غير العادلة ، ومن تدهور الموقف النقدى الدولي ، ومن زيادة الديون الخارجية ، ومن سياسة الحماية وارتفاع التعريفات الجمركية من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانها تعاني من الزيادة المستمرة في أسعار الطاقة . ان هذا يعني طبقا لمثل من بلادى هو " قرن الثور من ناحية والمطرقة من ناحية أخرى " . هذا هو موقف شعوب هذه الدول التي تعاني من الجوع والعرى والمرض والتشرد .

Digitized by UNOG Library

وبعد الفشل وخيبة الأمل اللذين منينا بهما في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية تم تشكيل اللجنة الجامعة ، طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢ / ١٧٤ للاشراف على الموقف الدولي . وكما ذكر مندوب الهند بحق باسم مجموعة السبعة والسبعين وكذلك السيد ثورولد ستولتينبرغ من النرويج باعتباره رئيسا للجنة الجامعة ، عقد اجتماعان هامان قبل اجتماع القمة السادس لبلدان عدم الانحياز لمراجعة واستعراض الأثر الخطير على الدول النامية ولدراسة قرار الجمعية العامة هذا العام بعناية بالغة .

وفي خلال مناقشات اللجنة فان الامين العام للأمم المتحدة والمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى وكذلك مدير منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي وأمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وممثلي وكالات دولية أخرى بالاضافة الى الدول الأعضاء في اللجنة ، أكدوا جميعا ضرورة اعادة هيكلة أنماط الانتاج الشامل والاستهلاك والتجارة ، بما في ذلك توسيع نصيب البلدان النامية في الصناعات الدولية وفي ممارسة الرقابة الدولية الشاملة على استخدام مواردها الطبيعية . ان مجموعة السبعة والسبعين الأعضاء في اللجنة الجامعة وكذلك اجتماع القمة لبلدان عدم الانحياز في هافانا واجتماع وزراء الخارجية الذى عقد مؤخرا هذا الشهر قد أيدوا اقتراحا بشأن جولة جديدة من المفاوضات العالمية تتعلق بالتعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية . ان هذا الاقتراح يعتبر أهم خطوة اتخذها رؤساء الدول والحكومات في هافانا ، وقد تم تأييده في نيويورك في اجتماع اللجنة الجامعة ، وهو مطروح الآن أمام الجمعية للدراسة . ونحن نأمل أن تتخذ الجمعية موقفا عادلا تجاه هذا الاقتراح .

وفي ضوء الموقف الاقتصادى الحرج ، ووجود هوة متزايدة بين الغني والفقير والأهمية المتزايدة والوعي في العالم النامي ، فان وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية يعتقد أن البند رقم ٥٥ موضع المناقشة والاقتراح المقدم من مجموعة السبعة والسبعين في اجتماع اللجنة الجامعة يمثلان أحرج وأهم بندين أمام هذه الدورة للجمعية ، ويحتاجان الى انتباهنا الجاد . كما أننا نعتقد أيضا أن اللجنة الجامعة — بالرغم من عدم فعاليتها في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ — ينبغي عليها أن تدرس بعناية هذه القضايا المطروحة عليها هذا العام ، ونحن نتفق مع رئيس اللجنة السيد ستولتينبرغ في أنه يمكن فقط عن طريق هذا المحفل أن نعيد احياء وتدعيم حوار الشمال والجنوب وأن

Digitized by UNOG Library

نجعل المفاوضات العالمية فعالة . ان فشل مؤتمر باريس بشأن التعاون الاقتصادى الدولي وكذلك المؤتمر الخامس للأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى أشرت اليه ، يجعل من الملح أن تكون اللجنة الجامعة هي المحفل الفعال لحوار الشمال والجنوب ، لأن هذه اللجنة لا تعتبر فقط لجنة اقتصادية ولكنها محفل سياسي أيضا نستطيع أن نتحرك منها نحو الحل الأساسي للمشاكل الاقتصادية العالمية.

ان اللجنة الجامعة ــ في الوقت القصير الذى أتيح لها ــ لم تكن قادرة على اعتماد اقتراحات نهائية ، ولكنها في الواقع درست بجدية كل القضايا التي واجهتها ، وقد حددت تلك المبادئ التي أمكن التوصل الى اتفاق بشأنها وكذلك المسائل التي تحتاج الى مزيد من الدراسة ، وهي لم تكن في عجلة من أمرها لاعتماد أية مقترحات بل وفرت الوقت للتأمل والمفاوضات . لقد وافقت اللجنة الجامعة بالاجماع على أنه اذا تمت المفاوضات العالمية في اطار الأمم المتحدة ، فربما يمكن في اللجنة الجامعة نفسها حل عديد من القضايا التي تواجهنا ، شريطة أن يكون لهذه المفاوضات حد زمني من أجل تحقيق نتائج سريعة .

اننا نعتبر أيضا أن قرار مجموعة السبعة والسبعين بشأن المفاوضات العالمية لا يعد ــ بأى حال ــ ازدواجا بالنسبة للمفاوضات الجارية مثل تلك التي تتعلق بالاستراتيجية الانمائية الدولية ، بل تزيد من فعالية المفاوضات العالمية بطريقة جادة وأمينة في وقت محدد . بينما تعالج جميع القضايا الكبرى وتجعل من النظام الاقتصادى الدولي الجديد حقيقة واقعة . ومن حق رئيس اللجنة الجامعة واللجنة نفسها أن تعقد اجتماعات مستمرة على مستوى أعلى من أجل الاعداد اللازم للمفاوضات العالمية الضرورية وأن يمهد الطريق للدورة الاستثنائية القادمة في عام ١٩٨٠ .

هناك بعض اقتراحات أخرى تتعلق بفئات خاصة من الدول ، مثل البلدان غير الساحلية ، التي تواجه مشاكل اقتصادية حادة ترجع الى عالم وضعها الجغرافي والتاريخي ، وكذلك البلدان الجزرية النامية والبلدان الأكثر تضررا . انني آمل أن تدرس تلك القرارات بعناية جادة في الاجتماع العام وكذلك في اللجنة ، وبينما لا أعطي أية أولوية لأى قرار بالذات وارد في تقرير اللجنة الجامعة المطروح أمامنا ، فاني أعتقد انه من واجبي كممثل لدولة من أقل البلدان نموا وكذلك دولة غير ساحلية ، أن أقول ان مشاكل الدول غير الساحلية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية تعتبر ملحة أكثر من مشاكل أى بلد متضرر أو أى بلد ساحلي نام . ان هذه المشاكل خطيرة بسبب الوضع

Digitized by UNOG Library

الجغرافي الدائم الذى يعوق التجارة والوصول الى البحر والى العالم الخارجي . والحقيقة أن البلدان غير الساحلية هي فقط البلدان التي تحتاج التعاون من البلدان النامية وهي تحتاج حتى الى مزيد من التعاون من قبل جيرانها الذين قد يعتبرون من بين البلدان النامية . ولذا ، فان دول العبور في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ينبغي عليها أن تتعاون أولا مع جيرانها ، لأن هذا يساعد على تشجيع والاسراع في التجارة بين تلك البلدان ويخلق جوا من الود والتعاون في منطقتهم كما يطلب القراران ١ و ٧ من قرارات مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز في هافانا .

وفي هذه المرحلة ، كما قلت ، فاني لا أريد أن أتناول جوهر هذه القرارات لأنه حيث أن مندوب الهند الموقر - باعتباره رئيسا لمجموعة السبعة والسبعين - قال أن هذه القرارات سوف تناقش مؤخرا بعد مشاورات جادة في تشرين الثاني / نوفمبر ، وأن هناك وقتا كافيا كي نعرب عن وجهات نظرنا بشأنها . ولكن ، ما أود أن أضيفه الآن هو حقيقة أن المثل القديم يقول " ان المشاركة تبدأ في المنزل " ، فان مجموعة السبعة والسبعين والبلدان النامية ينبغي أن تتعاون فيما بينها أولا بأية طريقة في استطاعتها ، ثم بعد ذلك تصبح أكثر اتحادا بالنسبة للمفاوضات العالمية بشأن حل المشاكل الاقتصادية الكبرى التي تواجهنا اليوم .

يجب أن نكون يقظين ومحددين في جهودنا وألا نفقد أية فرصة لصالح الانسانية . اننا نعتقد أن العالم أجمع يعتبر بمثابة منزل واحد ، وتحت سقفه ينبغي أن تعيش كل أمة كعضو في نفس الأسرة الواحدة . ينبغي أن نساعد بعضنا البعض كأعضاء في نفس الأسرة الواحدة .

السيد صادغي (ايران) (الكلمة بالانكليزية) : هذه هي المرة الثانية على التوالي التي تبحث فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة بند التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي في دورة جلساتها العامة . لقد اعتمد هذا الاجراء لاعادة التأكيد على المخاوف المشروعة للمجتمع الدولي من الآفاق القاتمة للاقتصاد العالمي ، وبصفة خاصة تبعاته الخطيرة بالنسبة للبلدان النامية . لذلك ، فانها مناسبة ملائمة أن نضع تقييما موضوعيا لنتائج المفاوضات الجارية في اللجنة الجامعة ومحافل الأمم المتحدة الأخرى ، بغية اعطاء دفعة جديدة لمجرى الأحداث في المستقبل .

ان نتيجة المفاوضات بشأن التعاون الاقتصادى الداخلي ، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها كانت ، حتى الآن ، تبعث على خيبة الأمل بصورة مزعجة .

Digitized by UNOG Library

ان عقد الدورة الخامسة السادسة للجمعية العامة أحيت أملا وتوقعا كبيرا بالنسبة للبلدان النامية التي عانت طويلا من المظالم القاسية وعدم الانصاف في النظام الاقتصادي العالمي السائد . وقد وضعت أمالها في الاعتراف المتزايد بأن النظام الاقتصادي العالمي الذي نشأ عقب الحرب العالمية الثانية كان على وشك النهاية وأنه تجرى اقامة نظام جديد وعادل . وقد تركت بنفس الأمل الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة لتبدأ بحوار مجدى حقيقي بغية احداث التغيرات المستمرة في الاقتصاد العالمي على أساس النظام الاقتصادي العالمي الجديد . وان مجرى الأحداث التي تلت هذا لم تؤد الى تحقيق تلك التطلعات .

ان مؤتمر باريس بشأن التعاون الاقتصادي الدولي كان مرحلة أخرى في الحوار بين الشمال والجنوب الذى جرى خارج منظومة الأمم المتحدة ، ونتائجه معروفة جيدا لهذه الجمعية . وان انشاء اللجنة الجامعة على مستوى الأمم المتحدة لمواصلة عملية التفاوض في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد أثبتت ، حتى الآن ، أنها غير حاسمة . وان نتائج المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي عقدت بتكاليف كبيرة بواسطة الأمم المتحدة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء الخامس ، ومؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا للانماء ، والمفاوضات متعددة الأطراف حول التجارة ، الخ ، لا تبعث على التشجيع أيضا .

وجميع الجهود المبذولة منذ بداية الجولة الأولى من المفاوضات بين الشمال الغني والجنوب الفقير في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء الأول في عام ١٩٦٤ . اما أنها فشلت أو لم تؤد الا الى نتائج غير ذات مغزى . ومما يبعث على القلق ، بصفة خاصة ، أن نرى أنه في حين أن المفاوضات الدولية حول المشكلات الملحة للاقتصاد العالمي لم تؤد الى أية نتائج مجدية ، فان الموقف الاقتصادي الحقيقي يتدهور بسرعة . وان الاقتصاد العالمي يواجه أخطر أزمة منذ الحرب العالمية الثانية ، وان الآثار الضارة لهذه الأزمة العميقة تفرض على الاقتصاديات الضعيفة للبلدان النامية . وان دراسات وتقارير التنمية الاقتصادية للبلدان النامية لهي دليل على الحقائق المذهلة السائدة في هذه البلدان . ومع ذلك فان الموقف يزداد تدهورا بصفة مستمرة بالمقارنة مع المكاسب الاقتصادية للبلدان المتقدمة .

ان السبب الرئيسي لفشل كل الجهود الدولية لتصحيح الأحوال الحالية للاقتصاد العالمي يكمن في استمرار نظام اقتصادي غير عادل وغير متكافئ يحدد العلاقات الاقتصادية الدولية . والسبب

Digitized by UNOG Library

الرئيسي لعدم احراز نجاح في المفاوضات الدولية انما يكمن في حقيقة أن النظام القديم بقى كما هو لم يمس . وان مشكلات الاقتصاد العالمي التي تزيد من خطورة الاتجاهات السلبية في العلاقات الاقتصادية الدولية مع ما لها من آثار متزايدة السوء على البلدان النامية ، هيكلية بطابعها . ولن تحل الطرق الجزئية على المدى القصير هذه المشكلات . وان التحول الجازم الجذرى في هيكل الاقتصاد العالمي طال أمده . وفي الواقع فان الدورتين السادسة والسابعة الخاصتين للجمعية العامة قد أرستا الأرضية للعمل من أجل تحقيق هذا الهدف الضرورى .

وقد أكد من قبل مدير عام التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي على الحاجة الى احداث تغيير هيكلي في بيانه أمام اللجنة الثانية :

"ان السمة المميزة لاعلان وبرنامج العمل بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد التي وردت عناصره مفصلة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية هو احداث تغيير هيكلي . وهذه الوثائق مبنية على أساس أنه يجب احراز تغيير منتظم في الاقتصاد العالمي حتى تخرج البلدان النامية من ظرف التبعية للبلدان المتقدمة ، وهي تبعية ليست نتيجة فقط ولكنها عامل مهم يسهم في تخلفها " .

وعادة ما يقال أن استمرار هذا النظام ليس في صالح أحد . ومع ذلك ، من قبيل السخرية ، نلحظ أن بعض البلدان المتقدمة تقاوم بعناد احداث أية تغييرات في الوضع الراهن . وبدلا من عملية الاهتمام لايجاد حل للمشكلات الحقيقية ، فقد حاولت هذه البلدان المرة تلو المرة الى صرف الاهتمام عن ذلك بادخال مفاهيم أو مقترحات جديدة لا تعكس حقيقة الموقف السائد في العالم الثالث .

كما أن هناك البعض الذين حاولوا أن يركزوا الاهتمام العالمي على موقف الطاقة ، ومقترح البلدان المصدرة للنفط لتعديل أسعار النفط وذلك للتغلب على الآثار الضارة للتضخم العالمي والتقلبات في أسعار العملات . وقد عقدت الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة في الوقت الذى بذلت فيه محاولات مماثلة . وبالنسبة لشعب ايران ، بصفة خاصة ، فان مثل هذه المحاولات تذكرنا بعهد كان يقود فيه المرحوم الدكتور محمد مصدق الشعب في كفاح لممارسة حقوقه السيادية على موارده الطبيعية ؛ عهد نجحت فيه الامبريالية الدولية في قمع كفاح شعب ايران المقهور وذلك بالالتجاء الى أحط الوسائل والمؤامرات المتاحة لها .

Digitized by UNOG Library

ان الزيادة في أسعار النفط - وما يسمى بأزمة الطاقة هي أثر مباشر منطقي للأزمة الاقتصادية الحالية . وهي أساسا نتيجة لعدم كفاءة نظام النقد الدولي والذى يتضمن تقلبات في أسعار العملات والتي تقضي على القيمة الحقيقية للدخل من الصادرات للبلدان المنتجة للنفط . ووفقا لآخر طبعة من تقرير التنمية الدولية الذى نشره المصرف الدولي بالرغم من الزيادات الأخيرة ، فقد استمرت أسعار النفط في الهبوط وتأثرت بالتضخم العالمي وتخفيض قيمة الدولار الأمريكي . وكان سعر البرميل من خام النفط في تموز/ يوليه ١٩٧٩ هو نفس المعدل تقريبا في عام ١٩٧٤ أى أقل من ثمانية دولارات أمريكية . ولست في حاجة الى القول أنه بالرغم من أن أسعار النفط قد جمدت لمدة ١٨ شهرا فان الاقتصاد العالمي لم يبد أية اشارة للتحسن . وعلاوة على ذلك ، فقد واجه الاقتصاد العالمي أزمات قبل ما يسمى بأزمة الطاقة في عام ١٩٧٣ . ومن جهة أخرى ، فان الاتجاه الحالي لاستهلاك النفط في البلدان المتقدمة التي تستخدم أكثر من ٨٠ في المائة من اجمالي الانتاج العالمي لا مبرر له . ومع ذلك ، فان هذا الاتجاه قد ازداد خطورة مؤخرا عن طريق سياسات تكديس كميات النفط لهذه البلدان .

وليس في صالح المجتمع الدولي أن يصرف اهتمامه عن المشكلات الاقتصادية العالمية الحقيقية والمفاوضات حول اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ويرجع الى كل البلدان ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، أن تظهر حسن نواياها واصرارها على تحقيق تعاون دولي له معناه .

واستجابة لهذا المطلب وبغية اعطاء قوة دفع جديدة لحالة الجمود الحالية في اللجنة الجامعة فان مجموعة الـ ٧٧ قد أخذت المبادرة بالتقدم بمقترح لاجراء جولة جديدة من المفاوضات العالمية . أما الآن والجمعية العامة على وشك اتخاذ مقترح لبداية الجولة الجديدة من المفاوضات العالمية والاستعدادات الخاصة بها ، يجب أن نضع نقاطا معينة في الأذهان .

Digitized by UNOG Library

يجب أن يركّز في البداية على أن المفاوضات يجب أن تسير على أساس المقررات التي اتخذت في الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة - وفي هذا الاطار فان العناصر الأساسية في هذه القرارات هي اعادة هيكل النظام الاقتصادي العالمي الحالي القائم على الفوضى ، نظام قائم على استغلال جماهير بلدان العالم الثالث ونهب ثرواتها الطبيعية . نظام مبني على تقسيم العمالة الدولية بطريقة عادلة على حساب معاناة البلدان النامية . نظام نجد فيه أن عملية اتخاذ القرارات بشأن القضايا الدولية المالية والنقدية تحت سيطرة الشمال . نظام أدى الى زيادة التضخم الدولي ، وأدى الى عدم الاستقرار النقدي الذي ينقل آثار الأزمة الاقتصادية الى البلدان النامية .

ان الجولة الجديدة للمفاوضات العالمية يجب أن توجه نحو ايجاد حل لهذه المشكلات الأساسية ، ويجب أن تهدف المفاوضات الى تصحيح المظالم وعدم المساواة الحالية .

ولن يألو بلدي جهدا للوفاء بتحقيق هذه الأهداف النبيلة . ان أهداف جمهورية ايران الشعبية الاسلامية الثورية كانت تحقيق الحرية والعدالة والمساواة . لذلك من الملائم لشعبنا أن يقدم تأييده الكامل لقضية اقامة نظام اقتصادي يستجيب بالكامل الى الاحتياجات الحقيقية والمشكلات الملحة للبلدان النامية وذلك عن طريق اشاعة العدالة والمساواة لكل الشعوب المقهورة في العالم الثالث .

السيد اندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : أود في البداية أن أعبّر عن تقدير حكومة استراليا للسيد ستولتنبرغ للتقرير الذي قدمه الى الجمعية العامة بشأن عمل اللجنة الجامعة . اذا كان سجل منجزات اللجنة متواضعا فلم يكن هذا انعكاسا للجهد الكبير الذي استثمره السيد ستولتنبرغ فيها . وأود منه أن يعرف أننا ندرك مدى الجهود التي بذلها وخاصة في اعداد الأرضية لاجتماعات اللجنة . فقد كان ذلك باديا فيما يتعلق باجتماع شهر اذار/مارس بشأن الأغذية والزراعة ، وكذلك اجتماع أيلول/سبتمبر الأخير . وبالتأكيد هناك درس نتعلمه من ذلك . حينما نفكر في مشكلات البرنامج المثقل باجتماعات الامم المتحدة حول القضايا بين الشمال وبين الجنوب فاننا ندرك أنه نعقد اجتماعات دون استعدادات كافية مسبقا .

Digitized by UNOG Library

لذلك نشعر بالامتنان للسيد ستولتنبرغ لتذكيرنا كما فعل في اجتماع اللجنة الجامعة في شهر أيلول/سبتمبر ومرة اخرى في بيانه هنا في الاسبوع الماضي بأن الحوار بين الشمال والجنوب لا يمكن أن يتقدم عن طريق عملية تعتمد أساسا على التلاعب بالكلمات حتى نعطي انطباعا بالاتفاق . اننا نتفق معه بأن من الأفضل تحديد الاختلافات اذا كانت موجودة ونواجهها بأمانة ونبحث عن ايجاد حلول عملية واقعية لها .

ان المقترح الآن أن اللجنة الجامعة يجب أن تضطلع بمسؤولية جديدة وذلك للاعداد لجولة عالمية للمفاوضات حول القضايا بين الشمال وبين الجنوب لكي نبدأ في الدورة الخاصة للجمعية العامة عام ١٩٨٠. وسيكون هذا دون شك تحديا جديدا . ان حكومة استراليا قد درست هذا الاقتراح بعناية وكما قال وزير خارجية استراليا في بيانه في المناقشة العامة في أول تشرين الاول/اكتوبر فاننا على استعداد لقبول هذا الاقتراح من ناحية المبدأ . ونحن نفعل ذلك على أمل أن العمل التحضيري سيستكمل بنجاح وذلك حينما تقدم اللجنة الجامعة تقريرها الى الدورة الخاصة في عام ١٩٨٠ سيكون هنالك اتفاق عام على أن عملية المفاوضات العالمية يمكن أن تبدأ على أساس مقبول من الجميع .

ان المناقشات في اللجنة الجامعة وهي تعمل كلجنة تحضيرية ستكون معقّدة حتما ونحن متأكدون من هذا . ان الاقتراح المعروض علينا ، فيما ندرك ، مازال مطروحا في عبارات عامة ويجب أن نضع الكثير من التفصيلات في هذا الاطار . وفي هذا المقام فقد أخذنا علما خاصا بالبيان الذى أدلى به في اللجنة العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، السفير مستيرى ، من أن البلدان النامية ستكون راغبة في النظر في كل الاقتراحات . اننا نرحب بالصراحة والمرونة اللتين ظهرتا في هذا البيان . وفي الوقت ذاته وحيث أن الاقتراح جاء بناء على مبادرة البلدان النامية ، فانه يجب أن ننتظر مزيدا من الايضاح من مجموعة الـ ٧٧ بشأن ما كان يحتمل في أذهانهم حينما تقدموا بالاقتراح الخاص باجراء مفاوضات عالمية . ان البيان الذى قدمه ممثل الهند في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ كان يبعث على الآمال ولكن من الواضح أن هذه القضايا الأساسية تحتاج الى ايضاح .

هناك نقطة أود أن أركّز عليها فيما يتعلق بوضع اجراءات مفاوضات عالمية ، وهي أن استراليا

Digitized by UNOG Library

تتطلع الى احراز تقدم عملي حول القضية التي نعرف جميعا أنها معقّدة . ونعتقد ،وهنا أشير الى نقطة أبداها وزير خارجية بلدي في كلمته في المناقشة العامة - أن التقدم سيتحقق لا محالة على مراحل وليس دفعة واحدة . اننا نتقدم بهذه النقطة بالرغم من أن المفاوضات الدولية تتضمن قضايا متشابكة . يجب أن نسعى الى السير قدما الى الأمام كلما استطعنا ذلك . بعض المجالات أكثر استعدادا للسير فيها الى الأمام من غيرها . ونشعر بالقلق أيضا ، لأنه حينما نبدأ مفاوضات عالمية حول قضايا متشابكة يجب ألا نوقف المفاوضات الجارية الى الأمام حول نفس القضايا في محافل اخرى أكثر تخصصا . هذه المحافل المتخصصة الاخرى يجب أن تتمكن بقدر الامكان من حل القضايا التي تدخل في اطار صلاحياتها . وفوق كل شيء فاننا نتوقع من كل المشاركين أن يشتركوا في عملية جديدة في اطار جهود مشتركة حيث نجد فيها أن التعاون العملي والتأييد المتبادل وحقوق التساهل هي المبادئ التي ترشد خطانا .

السيد راكوتونايفو (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : ان دراسة تقرير اللجنة الجامعة التي أنشئت بمقتضى القرار ٣٢/١٧٤ ، اذ تتم عشية الدورة الخاصة لعام ١٩٨٠ انما تكتسي أهمية قصوى . والواقع أن هذه اللجنة قد منحتها الجمعية ولاية متابعة التقدم الذى تحقق قبل هذا التاريخ على طريق اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ان مهمة هذه الهيئة التي علقت عليها دول العالم الثالث آمالا كبارا زادت تعقيدا في الوقت الذى يعاني فيه العالم من أزمة اقتصادية عميقة ويمرّ فيه المجتمع الدولي بمرحلة حاسمة في التعاون الاقتصادى الدولي .

هذه الاعتبارات ينبغي أن تدفعنا الى تركيز مناقشاتنا حول تقييم نتائج المفاوضات الاقتصادية الاخيرة في الهيئات الدولية المختلفة . ان مثل هذا التحليل ينبغي أن يمكّننا من أن نرى في أى اتجاه يجب توجيه أعمال هذه اللجنة حتى تستطيع أن تعطي الدفعة الضرورية اللازمة في طريق اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد .

ان عام ١٩٧٩ قد شهد العديد من المفاوضات الهامة ، ولكننا نلاحظ للأسف أن هذه المفاوضات لم تحقق أى نتائج مشجعة ، بل ان القليل منها قد أدى الى تدابير واقعية حول مشاكل رئيسية ذات اهتمام خاص . وفيما يتعلق بأعمال اللجنة الجامعة ، فاننا نذكر أن المناقشات الخاصة بالاجراءات قد ضيّعت في العام الماضي وقتنا الثمين كله تقريبا .

Digitized by UNOG Library

وهذا العام ، استطاعت اللجنة أن تدرس بعض المسائل الهامة ، مثل نقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية، والمشاكل الغذائية ، والتنمية الصناعية ، ولكن لم يتحقق أى تقدم ملمـــوس. وبصفة عامة فان الاتفاقيات التي عقدت فيما يتعلق بالمسألتين الأوليين لم تدخل أى عامل جديد في الأهداف المتفق عليها في هذه المجالات . ويمكن أن نتوقع بعض ردود الفعل السلبية للبلـــدان المتقدمة عند ترجمة هذه الأهداف الى واقع عملي .

Digitized by UNOG Library

ان مقترحات مجموعة الـ ٧٧ المتعلقة بالتدابير الخاصة لصالح البلدان الأقل تقدما ، والبلدان غير الساحلية ، والدول الأكثر تضررا لم تؤد الى أى اتفاق لأن هناك ازدواجا في المساعدات الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية .

ان التوصيات الخاصة بالبلدان الجزرية النامية قد تم اعتمادها حيث أنها تذكّر بأحكام القرارات التي اعتمدت من قبل .

أما المباحثات والقرارات الخاصة بالتنمية الصناعية فلم تحقق أية نتائج . وخلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخامس (الأونكتاد) فمن المؤسف بمكان أن نلاحظ أن المشاكل السياسية التي تتعلق بالتدابير الخاصة التي تهدف لتسهيل التحولات الهيكلية لم تدرس بالعناية اللازمة ، وان المسائل التجارية والنقدية قد لقيت نفس المصير .

ان أعمال اللجنة التحضيرية من أجل اقامة استراتيجية دولية جديدة للتنمية كانت مخيبة للآمال .

ان مؤتمر فينا الخاص بالعلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية قد اعتمد بعض القرارات بشأن مسائل مالية ومؤسسية . ومع ذلك ، ينبغي أن نعترف بأن هذه القرارات لا تغطي الا جزءا طفيفا من مطالب البلدان النامية .

ان هذا البيان غير الشامل كان بعيدا عن معالجة الموضوع معالجة شاملة ، مما يدعونا الى ان ندلي بالتعليقات الآتية .

ان اختلاف المفاهيم بشأن طبيعة المشاكل والحلول العملية لها يشكل عائقا من أجل صياغة مواقف مقبولة لدى الجميع . ومع ذلك ، فنحن واثقون من أن المواقف التي اتخذت تجاه البلدان النامية، رغم الملاحظات المتكررة تتعارض تماما مع الصالح المشترك .

ان الجهود التي تبذل في اطار اقامة نظام اقتصادى دولي جديد والتي أوردتها البلدان النامية قد لاقت معارضة دائمة من الدول الغنية . ان هذه الدول الغنية قد أصرّت على الاحتفاظ بالمعايير وبروح التبادل الاقتصادى الدولي المفيدة بالنسبة اليها والدفاع عن مواقف احتكاراتها في الاقتصاد والتجارة الخارجية مع الدول الصغيرة .

ويبدو بوضوح أن أهداف الاستراتيجية للدول الأمبريالية انما تقتصر على التنازل عن مسائل طفيفة لكي لا تكون هناك مجابهة مفتوحة مع البلدان النامية كما كان عليه الحال عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ أثناء أزمة البترول .

Digitized by UNOG Library

ان هذه الدول اذ ترفض الدخول في مفاوضات جادة ، فانها تحاول تأجيل اعادة ظهـــر العلاقات ، وخفض الجهود الخاصة بتعديل الهيكل تعديلا أساسيا ، والمعروف أننا قد أصررنـــا مرات عديدة بشأن ضرورة هذه التحولات التي ينبغي أن ندخلها في العلاقات الاقتصادية الدولية . ان السيد المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، قد ذكر ذلك تفصيلا في بيانه الأخير أمام اللجنة الثانية .

ومن المفيد أن نذكّر هنا بأن عمل النظام الاقتصادى الدولي الحالي يتميز بتشوهات عديدة تضـرّ بمصالح البلدان النامية بصفة خاصة .

وأمام التمسك بهذه المواقف الخاطئة القديمة لشركائنا في البلدان المتقدمة ، فاننا مضطرون الى أن نجدد نفس الملاحظات عاما بعد عام ، ونحن لا نعتقد أن هذه الأعمال قد فقدت من قيمتها ، بل على العكس فاننا نعتقد أن سلامة جهودنا تزداد لا سيما عندما يتعلق الأمر بأن نحققها وأن نبتعد عن المناقشات ذات الطبيعة العامة وخاصة في محافل منظومة الأمم المتحدة المختلفة .

ان القرارات والاعلانات ينبغي أن تطبق وأن تترجم الى أفعال عملية ، وينبغي أن نحـــدد وقتا لتنفيذ هذه التدابير باسرع وقت ممكن .

وفي الوقت الذى تتكيف فيه البلدان المتقدمة عن حق أو باطل بهذا الموقف الهش الـــذى حددناه ، فان بلدان العالم الثالث تستمر في أن تعاني بصورة متراكمة ومأساوية آثار الأزمة الاقتصادية العالمية . ان رئيس مؤتمر دول حركة عدم الانحياز قد أتيحت له الفرصة لكي يعرض ، من فوق هـــذه المنصة أمام الجمعية العامة ، خطورة جميع أنواع الظلم التي تعاني منها بلدان العالم الثالـــث في المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية . وفي مواجهة مثل هذه المواقف ، فان المجتمع الدولـــي لا يجب أن يقف مكتوف الأيدى . وفي هذا الصدد ، فان السيد الأمين العام للمنظمة قد ذكر فـــي تقريره بشأن أنشطتها ما يلي :

" من الأمور الأساسية أن تتنبه جميع الدول على وجه السرعة الى أخطار التأخيـــر وأن تعيد تقدير مواقفها على ضوء مصالحها واحتياجاتها الطويلة الأجل " (A/34/1,P.11)

واستطرد قائلا :

" ان من شأن اعطاء المفاوضات بين الشمال والجنوب دفعة جديدة أن يقطع شوطا كبيرا في تبديد جو الشك وخيبة الأمل السائد حاليا " . (المرجع السابق)

Digitized by UNOG Library

ان الوضع الهش الحالي في الاقتصاد الدولي ، واحتياجات التعاون والعدالة الاجتماعية ، يتطلبان عملا دوليا منسقا ، ولكي يكون هذا العمل فعالا ، فانه ينبغي أن يدخل في اطار نظرة شاملة للاقتصاد الدولي . وينبغي أن ندعم النظام الحالي وأن نجعل من المفاوضات الشاملة ، الخاصة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، حقيقة واقعة داخل الأمم المتحدة .ان انشاء اللجنة الجامعة يستجيب تماما لهذه الأهداف .

ان هذه اللجنة طبقا لولايتها ينبغي أن تحدد الاتجاهات الجديدة وأن تعطي الدفعة الضرورية من أجل متابعة المفاوضات التي تحاول أن تجد حلولا للعديد من المشاكل التي مازالت معلقة .

ان مشاكل التجارة وتمويل التنمية ، والنظام النقدى الدولي ليست في حاجة الى اظهار ، فقد أصبح من الملح بمكان أن هذه المشاكل لا يمكن معالجتها بصورة منفردة ، وبصفة خاصة لا يمكن حلها دون دراسة لمميزاتها الهيكلية المتعلقة بالاقتصاد الوطني والعلاقات الاقتصادية الدولية . ان هذه الظاهرة تبرر المقترح الجديد المقدم من مجموعة الـ ٧٧ الذى يهدف الى القيام ، في اطار الدورة الاستثنائية بسلسلة من المفاوضات الشاملة . ان اللجنة قد أوصت ببحث هذا المقترح بصفة أولية .

وكما هو وارد في هذا المقترح فان المفاوضات سوف تعالج مشاكل ذات أهمية كبرى بالنسبة الى البلدان النامية بما في ذلك الطاقة لازالة كل لبس أو غموض ، وكل سوء تفاهم بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة والعناية بذلك بصفة خاصة . ومع هذا ، فاننا نرفض الفكرة القائلة بأن التعديلات في أسعار البترول تشكل السبب الأساسي للابطاء في معدل التنمية الاقتصادية .

ومن جهة أخرى ، علينا أن نؤكد مبدأ العالمية الوارد في ذلك المقترح . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نذكر هنا أن عدم وجود ذلك المبدأ كان من أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت من الصعب نجاح أعمال مؤتمر باريس .

اننا نعتمد على الاشتراك الفعلي وعلى قدم المساواة لجميع الدول ومجموعات الدول دون تمييز فيما يتعلق بنظامها الاقتصادى أو الاجتماعي .

Digitized by UNOG Library

ان التدابير ينبغي أن توجه نحو العمل وأن تنتهي بارشادات عملية . ان ما نطالب به في اطار هذه المفاوضات ليس فقط التعبير عن ضرورة الحاجة الى التغيير والتعديل ، بل نطالب باتفاقات جديدة وبترتيبات جديدة تعكس هذه التغيرات الفعلية ، وينبغي أن نعنى عناية خاصة بالاعداد لتلك المفاوضات وهي مهمة نستطيع أن نعهد بها ، عن ثقة ، الى اللجنة الجامعة .

ان البعض يشك في التعديل الذى يمكن أن يتم عن طريق المفاوضات الجديدة والمفاوضات الجارية في محافل دولية أخرى . وفي هذا الصدد ، فقد تمّ الايضاح عن أن المفاوضات العالمية لا ينبغي بأى حال من الأحوال أن تعوق سير أعمال المحافل المتخصصة للأمم المتحدة في مجالات اختصاصها . وهناك مسائل أخرى تتعلق بالهيكل والتنظيم والجدول الزمني للمفاوضات قد تم عرضها فعلا ، وأن رئيس مجموعة الـ ٧٧ قد أتيحت له الفرصة لكي يجيب على بعض تلك المسائل والتي ينبغي أن نحددها معا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

ومهما كانت الهيئات التي سنقيمها ، فان المفاوضات ستكون عقيمة طالما ان البلدان المتقدمة لم تعدل مواقفها .

ان الأزمات التي نعانيها الآن ينبغي أن تدفع البلدان الصناعية الى معرفة قدراتها وقدرات دول العالم الثالث في تصفية جو الاقتصاد العالمي . ان هذا النداء الذى نوجهه يجب ألا ينظر اليه من شركائنا كمائق خارجي ، وانما باعتباره استجابة ايجابية للتقدم الاقتصادى والاجتماعي المتبادل .

هذه هي بعض الأفكار التي يود وفد بلادى أن يطرحها على الجمعية فيما يتعلق بتعاون الشمال والجنوب . ولكن هذا التعاون لا يمكن الا أن يكون صيغة جديدة لاستمرار النظام الحالي طالما اننا لا نعتبر ان التعاون بين دول الجنوب والجنوب جزء لا يتجزأ من التنمية الدولية . ومن المؤسف ان نلاحظ ان بعض البلدان المتقدمة تود أن تتجاهل أهمية ومدى هذه السياسة الجديدة من التعاون عندما شرعت في الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ادراج ذلك المفهوم في الاستراتيجية الانمائية العالمية .

وعلى أساس "الاعتماد الذاتي الجماعي " فان التعاون بين البلدان المتقدمة من شأنه ان يدعم التعاون بين هذه البلدان في الأنشطة التجارية والتوصل الى نتائج أفضل في المفاوضات الدولية .

ان هذا الأمر قد دخل مرحلة جديدة . وهناك مبادرات تمت أثناء مؤتمر بيونس ايرس بينما برنامج العمل الذى اعتمد في أروشا يقدم امكانيات جديدة في التعاون . ورغبة منا في أن ننفذ أحكام هذا البرنامج ، فان رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية قد قدم على مستوى بلدان عدم الانحياز في هافانا بعض المقترحات الملموسة التي ترمي الى انشاء ثلاثة صناديق للتضامن تهدف أساسا الى النهوض بالتعاون الاقتصادى والنقدى والمالي بين بلدان عدم الانحياز .

ان هذه الصناديق سوف يتم تغذيتها عن طريق اكتتابات من الدول الأعضاء طبقا لاحتياطياتها ، واجمالي الناتج الوطني ، وفائض الدول الغنية لدى الهيئات الدولية والسوق النقدى الدولي .

ان الصندوق الأول سيكون " صندوقا نقديا يقدم قروضا قصيرة ومتوسطة الأجل لمساعدة البلدان على مواجهة العجز في موازين مدفوعاتها والناتج من وارداتها من البترول . وستكون له

Digitized by UNOG Library

مزايا أخرى وهي مساعدة التبادل بين البلدان الأعضاء ، كما سيكون واسطة بين هذه البلدان في اصدار قروض في السوق النقدية . وبهذه الطريقة فانه سيقضي على العوائق فيما يتعلق بالمدفوعات الجارية .

اما الصندوق الثاني فهو " صندوق للتنمية " ، وسيسمح بمساعدة البلدان الأعضاء في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تختارها .

أما الصندوق الثالث فهو هيئة لتمويل المخزون الاحتياطي واستقرار أسعار السلع الأساسية ، وسوف يتدخل في سوق المنتجات بمجرد أن تتعدى الأسعار الحدود المسموح بها .

ان هذه الصناديق التي تحدثنا عنها سوف تخرج الى الوجود ان عاجلا أو آجلا ، ولكنها مجرد أمثلة للتعاون الذى تحقق بين دول الجنوب والجنوب ، ويجب أن يسترشد بها شركاؤنا في الشمال كأساس لفهم أكثر لاحتياجاتنا .

ان هذا التحدى نوجهه لأنفسنا وللمجتمع الدولي في الوقت ذاته . انه تحد لنا لكي نختبر قدراتنا الحقيقية للتنمية الذاتية ، وهو تحد للمجتمع الدولي على أساس ان مثل هذه الجهود سوف توجد أبعادا جديدة للتعاون الدولي وسوف تسهم بفعالية في اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية .

السيد فالتاساري (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : أمام الجمعية العامة اقتراح مقدم من مجموعة الـ ٧٧ فيما يتعلق بالمفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادى الدولي . وستقتصر كلمتي على هذا الاقتراح .

ان حكومة فنلندا تفهم أسباب الموقف الحالي والتي دفعت مجموعة الـ ٧٧ الى تقديم هذا الاقتراح . وفي رأى حكومة بلدى ، فان هذا الاقتراح هام ويستحق بحثا دقيقا من الجمعية العامة على مستوى الجلسات العامة .

وحينما نبحث هذا الاقتراح نجد ان آراء بلدى مبنية أساسا على المبادىء التالية :

أولا ، ان الحوار بشأن القضايا الاقتصادية العالمية هو جزء مكون للسياسات العالمية اليوم .

Digitized by UNOG Library

ثانيا ، ان اقتراح مجموعة الـ ٧٧ يتضمن عدة عناصر أيدتها حكومة بلدى في الماضي في محافل الأمم المتحدة . فمثلا نحن نرحب بأن المفاوضات المقترحة ستكون مفتوحة أمام كل الدول ، ومن ثم فانها ستؤدى الى دعم دور الأمم المتحدة . كما نرحب أيضا بحقيقة ان هذا الاقتراح يهدف الى تناول كل القضايا الأساسية في التعاون الاقتصادى الدولي ، بما في ذلك مسألة الطاقة .

ثالثا ، نحن ندرك بارتياح ان هذا الاقتراح لا يهدف الى وقف أى عمل في محافل أخرى للامم المتحدة ، ولكنه يسعى الى دعمها ، ويستمد منها .

رابعا ، اننا نواصل التركيز على أهمية احراز تقدم سريع في الاعداد لاستراتيجية التنمية الدولية الجديدة .

ان الاقتراح الخاص ببدء المفاوضات في مجالات محددة بالاضافة الى الاعداد لاستراتيجية التنمية الدولية الجديدة ، يكفل أيضا مبدأ التكافل بين الامم في القضايا المختلفة . وتأمل حكومة بلدى في أن تحقق هذه الاقتراحات قوة الدفع التي تحتاجها ، وكذلك تحقيق تضافر بشأن المداولات المتعددة الأوجه المتعلقة بالقضايا الاقتصادية العالمية .

وفيما يتعلق بالاجراء ، فقد أخذنا علما ببيان السيد سفير الهند ورئيس مجموعة الـ ٧٧ الذى أوضح انه من رأى المجموعة اعتبار الاقتراح من الأهمية بحيث انه يجب ألا نتخذ قرارا متعجلا ، على ان نطالب بعد ذلك باتخاذ التسهيلات الضرورية لتدبير الوقت الكافي لنظر الاقتراح في جلسات الجمعية العامة ذاتها . وكذلك فقد أخذنا علما بوجهة نظره القائلة بأن الجمعية العامة يجب أن تؤيد من حيث المبدأ التزام جميع الأمم بالمفاوضات العالمية كما نص على ذلك اقتراح مجموعة الـ ٧٧ .

وتأمل حكومة بلدى في ان المجتمع الدولي سوف يصل خلال هذه الدورة للجمعية العامة الى تفاهم يجعل في مقدور اللجنة الجامعة أن تبدأ الاستعدادات الفعالة من أجل الجولة العالمية في أوائل العام القادم . ان هذه الاستعدادات يجب أن تجعل في استطاعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة أن تعقد عام ١٩٨٠ ، وأن تتخذ قرارا نهائيا في شأن هذه القضية الهامة .

Digitized by UNOG Library

السيد جاد الحق (مصر) : بسم الله الرحمن الرحيم ، أولا ـ يود وفد بلادى أن يذكر أنه لا يعتزم من خلال هذا البيان الموجز سرد مواقف مصر تجاه المشاكل الاقتصادية الدولية الراهنة ، فقد سبق لوفد مصر أن عبر عن ذلك بالتفصيل في بيان له أمام اللجنة الثانية يوم ١٠ تشرين الأول/اكتوبر الحالي . وانما الهدف الرئيسي من هذا البيان هو ابداء التأييد الكامل لما ورد في بيان السيد مندوب الهند ورئيس مجموعة الـ ٧٧ يوم ١٨ الجارى وكذلك توضيح موقف حكومة مصر من بعض المسائل الواردة في تقرير اللجنة الجامعة .

كما هو معلوم للجميع أن الهدف من انشاء اللجنة الجامعة يتركز أساسا في مساعدة الجمعية العامة من خلال مراقبة ورصد تنفيذ القرارات والترتيبات التي يتم الاتفاق عليها في المفاوضات بالأجهزة المعنية بالأمم المتحدة ، لانشاء النظام الاقتصادى الدولي الجديد واعطاء دفعة لحل المشاكل التي تعترض هذه المفاوضات وتشجيع استمرارها . وواضح من التقرير المقدم أن اللجنة الكلية لم تستطع خلال الدورات الثلاث التي عقدتها الا تحقيق نتائج محدودة بالنسبة لبعض المسائل المعروضة ، وهو أمر يدعو للأسف خاصة وأن الكثير من الدول كانت تعلق أهمية كبرى على أعمال اللجنة الجامعة ، وعقدت آمالا واسعة على اللجنة في احراز تقدم تجاه المسائل المطروحة ، وبصفة خاصة تلك المشاكل التي تواجه الدول النامية .

ان الأسباب التي أدت الى هذه النتائج المحدودة واضحة للجميع ولا يريد وفد بلادى احتراما لوقت الجمعية الموقرة الدخول في تفاصيلها ، وانما يود في الوقت نفسه أن ينبه الى ضرورة الاستفادة من دروس الماضي حتى لا يتكرر ما سبق حدوثه في المستقبل . فبالرغم من النتائج المحدودة التي أسفرت عنها مفاوضات اللجنة الجامعة فلا شك أن فهما أعمق لمشاكل الدول النامية قد وضح .

واليوم نحن على أبواب عقد جديد للتنمية وبدء جولة جديدة لمفاوضات شاملة قدمت بشأنها مجموعة الـ ٧٧ مشروع قرار هو الآن محل بحث الجمعية العامة . ان الهدف من مشروع الـ ٧٧ هو اعطاء دفعة سياسية للموضوعات التي سوف تتناولها المفاوضات بما فيها موضوع الطاقة ، وتقديم مساهمة فعالة لتنفيذ استراتيجية عقد الأمم المتحدة القادم للتنمية .

Digitized by UNOG Library

لقد أوضحت مجموعة الـ ٧٧ أن المفاوضات الشاملة المستقبلة لا تعني ولا ينبغي أن تكون تكرارا لمؤتمر التعاون الاقتصادى الدولي الذى عقد بباريس ، بل الرغبة في الوصول الى اتفاقات معينة تتحقق في اطار وقت محدد .

ان اقتراح مجموعة الـ ٧٧ هو محاولة جادة من قبل المجموعة لمواجهة المشاكل الجسيمة التي تواجه العالم اليوم ويجب أن تحظى بتأييد كل الدول ويتوافر لها المناخ والاعداد المناسب ، فضلا عن ذلك فان اخلاص النوايا والارادة السياسية خاصة من قبل الدول المتقدمة أمران لازمان لانجاح هذه المفاوضات .

ان بحث موضوع المفاوضات الشاملة المستقبلة لا ينبغي أن ينسينا النظر في تقييم ما تم تنفيذه من تعهدات الدول المتقدمة قبل الدول النامية وفقا لما أقرته الجمعية العامة في دورتيها الخاصتين السادسة والسابعة وفي المحافل الدولية الأخرى . لقد أقرت الجمعية العامة اتخاذ اجراءات خاصة لصالح فئات الدول النامية التي تعاني ظروفا اقتصادية وجغرافية صعبة في مجالات تمويل التنمية ومشكلة الديون والتجارة الدولية ونقل التكنولوجيا وغيرها من مجالات التعاون الاقتصادى الدولي . هذه الفئات هي الدول الأقل نموا والدول الاكثر تأثرا والدول النامية غير الساحلية والدول النامية المكونة من جزر .

ان الظروف التي دعت الى اقامة فئات الدول النامية قد تزايدت حدتها بسبب استمرار الأزمة الاقتصادية الدولية ، وتفاقم ظروف التضخم العالمي ، اذ يلاحظ :

(أ) استمرار انخفاض دخل الفرد في هذه الدول وتناقص الانتاج .

(ب) الزيادة الحادة في تكاليف الواردات بالمقارنة بحصيلة صادرات هذه الدول .

(ج) ارتفاع خدمة الديون بالمقارنة بحصيلة الصادرات .

(د) انخفاض الاحتياطي من العملات الأجنبية وعدم القدرة على تمويل برامج التنمية .

كل هذه الحقائق توضح استمرار معاناة اقتصاد هذه الدول مما يستوجب الاسراع في تنفيذ ما قررته الجمعية العامة من برامج لصالح هذه الفئات من الدول النامية والتي تعتبر في حد ذاتها عنصرا أساسيا في انشاء النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

Digitized by UNOG Library

ان مشاكل هذه الدول حادة وملحة وعلى الدول المتقدمة احترام تعهداتها في هـــذا الصدد .

تمر العلاقات الاقتصادية الدولية حاليا بفترة حساسة تبرز حاجة المجتمع الدولي الملحة الى اجراء تغييرات هيكلية في العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية على أساس مبدأ التكافل الدولي ، والاعتماد المتبادل القائم على المساواة في السيادة وتكافؤ الفرص وتحقيق توزيع عادل لثمار التجارة الدولية والتقدم التكنولوجي في اطار من التفاهم والمصلحة المشتركة .

ان مصر تؤمن بالحوار وباستمراره ولكن على أسس سليمة وجادة ، فتحقيق أهداف المجتمع الدولي لا يمكن الوصول اليها الا اذا توافرت الجهود المخلصة والالتزام السياسي من قبل جميع الدول خاصة الدول المتقدمة .

السيد مكهنري (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : لأكثر من ثلاثين عاما كانت الأمم المتحدة قوة من قوى السلام وكانت حائلا دون العدوان وعامل مخفف في المنازعات الدولية وكانت مكانا لاجراء المشاورات الخاصة التي مكنت من ايجاد حلول عامة ، وكذلك اتاحت منصة رفيعة للتعبير عن الشعور بالاحباط الوطني وتمجيد الآمال الدولية ، وتعبئة الرأى العام العالمي ، واتخاذ الاجراءات العامة . ان فظائع الحرب لم يمكن تجنبها أثناء عمر الأمم المتحدة ، ولكن بسبب وجود هذه المؤسسة فان المجتمع الدولي بقي سليما ونجا مما كان يمكن أن يكون عليه في فترة من أخطر الفترات في تاريخ البشرية .

Digitized by UNOG Library

ان ولاية الأمم المتحدة يجب أن تتجاوز قضايا السلام والأمن ، انها تتضمن كل مجالات النشاط الانساني من الدفاع عن حقوق الانسان ، حتى حماية البيئة . وفي السنوات الأخيرة، قد أصبحت مركز المداولات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والمتقدمة . والقضية أمامنا هي ما اذا كان الحوار في الجمعية العامة ، وفي محافل أخرى ، قادر على أن يتحول الى مفاوضات أكثر نجاحا من تلك التي تجرى حاليا . والرد ليس واضحا ولا بسيطا ولكن في المناقشة التي نجريها الآن فان السؤال والاجابة عنه لهما أهمية خاصة .

لماذا أصبحت قضايا الاقتصاد العالمية بندا يحظى بالأولوية في الجداول العالمية ؟ ان هذا يرجع الى أن التكافل الاقتصادى بين الأمم هو حقيقة عميقة ، والمستقبل الاقتصادى لبلداننا أيا كان نظامها الاقتصادى يرتبط ارتباطا لا ينفصم عن طريق التجارة والاستثمارات المباشرة . ورؤوس الأموال الخاصة والعامة ، والتكنولوجيا ، وتحرك الأيدى العاملة ، والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف . اننا نستطيع أن ندخل في تنافس ، ونستطيع أن يؤيد بعضنا البعض ، ولكن لا يمكن أن يخرب أحدنا الأهداف المادية للآخرين دون أن نقضي على أنفسنا .

أعتزم أن أتحلى اليوم بصراحة أكثر مما تسمح به الدبلوماسية التقليدية ، وأفعل ذلك من خلال التزامي الشخصي بنظام الأمم المتحدة ، وباحتياجات وتطلعات البلدان النامية ، والشعوب الكثيرة التي تعيش على هذا الكوكب ـ الشعوب الفقيرة المريضة الجائعة التي تواصل التطلع الى جميعة الأمم بأمل وثقة . وانني واثق من أننا اذا حددنا أهدافنا بعناية ، وفهمنا القيود المفروضة علينا بطريقة ذكية ، وتحدث بعضنا الى البعض بصراحة ، فاننا نستطيع أن نسيّر سفينتنا بنجاح في صفحة المياه الاقتصادية المضطربة . ولكن اذا كان بعضنا ـ وهذا ينطبق على كل البلدان في كل المجموعات الاقليمية ـ يختار طريق المواجهة السهل فسنفشل .

ان الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بنصيبها في دعم واصلاح النظام الاقتصادى العالمي حتى تتاح لجميع الأمم الفرص الاقتصادية ، وزيادة الرفاهية في اطار العدالة الاجتماعية .

وللتأثير على وجهة الاقتصاد الدولي ، يجب علينا جميعا أن نعمل معا . وفي وقت من الأوقات كان حجم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية كبيرا للغاية بحيث أن قرارا من حكومة بلدى وحدها يمكن أن يدفع الاقتصاد العالمي بأسره في اتجاه جديد ، قد يكون هذا صحيحا في عام

Digitized by UNOG Library

١٩٥٠ حينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمثل ٦٧ في المائة من اجمالي الانتاج الصناعي العالمي ، ولكن هذه الحقبة قد انتهت ، وليس ذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أكثر فقرا ، ولكن لأن بقية العالم أصبح أكثر ثراء ، لقد سعينا الى هذه العلاقات الجديدة ، ويسرنا حدوثها ، ورحبنا بها ، وليس بامكان بلد واحد أو حتى بالنسبة لمجموعة من البلدان أن تحدد وجهة اقتصادنا العالمي . ان هذا يرجع الينا جميعا الآن ، البلدان الصناعية ، والبلدان المنتجة للنفط ، والبلدان النامية ، والبلدان الاشتراكية ، وأية مجموعات أخرى لنعمل كأمم متحدة وذلك لاعادة تشكيل الاقتصاد العالمي والقضاء على أسوأ مظاهر الفقر العالمي قبل نهاية هذا القرن .

اننا لا ندفع أهدافنا المشتركة قدما الى الأمام عن طريق الخطب التي لا تنتهي حول ما اذا كان النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيقام أم لا . ان الهيكل الاقتصادي العالمي اليوم ليس مثل الذي أقيم في بريتون وودز ، وفي الغد سيكون مختلفا الى حد بعيد عما هو عليه اليوم . وسواء رضينا أم لم نرض ، فان الاقتصاد العالمي يمر بتغير مستمر سريع ، ونظام جديد يبرز أمام أعيننا ، ومهمتنا هي أن نرى ما اذا كان هذا النظام الجديد سيخدم مصالحنا المشتركة . ان هذا التحول سينجم عن مجموعة من العوامل مثل قوى السوق وأعمال الحكومات والجهود الجماعية والفردية للأمم ، والشعوب ، والعمال ورجال الأعمال . واذ نشارك في احداث هذا التغير يجب أن نسعى الى احراز تقدم حقيقي ، ونحقق أهدافا صحيحة ، ويجب أن نكون واقعيين في توقعاتنا ودقيقين في تحليلنا ، ولا يجب أن نتحدث فقط ، يجب أن نبحث عن طريقة لكيفية الاتفاق وكيف نتحرك الى الأمام .

ان حوارنا كان مضطربا نتيجة لاستمرار الاصرار على التقسيم الصارم للعالم الى بلدان متقدمة ، وبلدان نامية ، والحقيقة هي أن هناك اطارا عريضا للتنمية وكل أمة لها مجالها من أفقر الأمم الى أغناها . علاوة على ذلك ، فان أجزاء مختلفة من كل البلدان تحتل مجالات مختلفة من هذا الاطار العام . وبعض أجزاء البلدان المتقدمة في حاجة ملحة الى التنمية . ان مهمتنا المشتركة هي أن نحرك الأمم ، ونحرك كل القطاعات نحو نهاية هذا الطيف الأكثر تقدما . يجب أن تكون لمؤسساتنا المقدرة المرنة لمساعدة كل البلدان ، وفي الوقت ذاته تحقيق الالتزامات الأساسية

Digitized by UNOG Library

لتقديم المساعدة الملائمة للبلدان الفقيرة ، وكلما كان القطاع أو البلد متقدما زادت عليه الالتزامات بجعل النظام بأسره قادرا على العمل .

واذ أقول هـذا أدرك الحقيقة السياسية بأن مجموعات من البلدان في حاجة الى الابقاء على الوحدة . وانني أقول ببساطة أن مثل هذا الائتلافات المشروعة لا يجب أن تكون عقبة ، ولكن عاملا حافزا يزيد من جهودنا للوصول الى اتفاق رأى حقيقي .

وكثيرا ما نفشل جميعا في أن نكيف بين الواقعية وبين مطالب الآخرين . ان البلدان النامية في طلبها العادل للمساعدة والاستثمار يجب أن تفهم القيود المفروضة على الحكومات الأخـرى بسبب التقشف الاقتصادى ، وارتفاع نسبة البطالة ، والتضخم ، والحاجة الى تأييد الرأى العام والبرلمانات . علاوة على ذلك ، يجب على البلدان النامية أن تدرك أن المحرك للنمو في بلـدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هو الاستجابة للمبادرات الخاصة الى الحوافز الاقتصادية . اذا كانت بلاد أخرى تود أن تستخدم هذا الاسلوب يجب أن تبحث عن طرق تتمشى مع سيادتها حـتى تجعل اقتصادياتها جذابة للاستثمار الأجنبي .

وبالمثل عند الاصرار على احداث اصلاحات اقتصادية في البلدان النامية ، فان البلـدان المتقدمة يجب أن تدرك المشكلات الحادة الاجتماعية والسياسية ، التي ينطوى عليها مثل هـذا الاصلاح ، والصعوبات السياسية التي يواجهها قادة هذه البلدان في محاولة احداث هـذه التغييرات بقوة واستمرار .

Digitized by UNOG Library

اذا كان هدفنا ليس مشكلة تتعلق بالمناقشات ، بل بالعمل المشترك ، فعلينا الا ندعي أنه لم يتحقق تقدم في اعادة تنظيم النظام الاقتصادي الشامل ، ان الأمر مخالف لذلك ، فقد تحقق تقدم هام ، حيث ان صندوق النقد الدولي قد زاد بصورة ملموسة من التسهيلات التي يقدمها ، وجعلها تستجيب بصورة أفضل لاحتياجات البلدان النامية . ان انشاء صندوق الائتمان ومرفق التمويل الموسع ، وتحرير مرفق التمويل التعويضي ، كلها أمثلة على ذلك . لقد وافق الصندوق أيضا على النظر في تمديد أمد اعادة الدفع وكذلك خفض قيمة الفائدة لمرفق التمويل الاضافي ، لقد زادت المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف ، ان المفاوضات الخاصة بتزويد المصرف العالمي والبنوك الاقليمية أصبحت على وشك الاستكمال . ان اهتماما خاصا كرس لجهود قومية ودولية جديدة للبحث عن الطاقة والتنمية ، وفي العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، ونقل التكنولوجيا . ان التجارة الدولية قد تحررت مؤخرا عن طريق المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والنظام المعمم للافضليات في البلدان النامية ، لقد انشئ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ أولي قدره بليون دولار ، وصندوق مشترك للسلع يمكن أن يستكمل في المستقبل القريب . لقد أمكن التوصل الى اتفاقات بشأن تثبيت أسعار بعض السلع مثل السكر والتصدير والبن والمطاط وجارى العمل في بعض السلع الاخرى . ومن المهم أن ندرك التقدم الذى تم احرازه حتى تتشجع الحكومات والمواطنون والبرلمانات على احراز تقدم أكبر .

وبالرغم من التقدم في مجال التعاون والتنمية الاقتصادية الدوليين ، فان الاقتصاد العالمي يمر بصعوبات واضحة ، فالبلدان الصناعية تواجه تضخما متزايدا وبطالة ، ومعدلات نمو منخفضة ، وحسابات تجارية متدنية وضغوطا حمائية متزايدة الشدة . ان الموقف في معظم البلدان النامية مظلم ان آفاق التنمية تعوق نتيجة الارتفاع الكبير في تكلفة الطاقة والواردات الاخرى ، والنمو البطيء لصادراتها في الأسواق الخارجية ، وزيادة القيود على المساعدة الحقيقية والعجز المستمر ، وزيادة عدم الاستقرار بسبب عدم مقدرة النظام على اعادة دورة الدولار البترولي .

من العقيم ان ننتقد البلدان المصدرة للبترول دون أن نفهم ان ظروفها المواتية تفسدها مشكلات خاصة ، ان بعض اعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) انفسهم فقراء . ان البعض منهم يرى ان رخاءهم المالي يكمن فقط في تحقيق نظام اقتصادي عالمي صحي . ومن ناحية أخرى

Digitized by UNOG Library

فان الأمم المصدرة للبترول عليها مسؤولية من أجل أن تضمن نمو واستقرار النظام الاقتصادى العالمي وهي مسؤولية لا يمكن ان يتجاهلوها في سياستهم الخاصة بالانتاج وتحديد الاسعار . ان معدلات انتاج البترول اذا ماكانت دون المستوى المطلوب يمكن أن تكون مدمرة بالنسبة للبلدان المصـــدرة للبترول والمستهلكة له على حد سواء . ان اسعار البترول لا يجب أن تعكس فقط الطابع المستنفـذ لهذا المورد ولكن أيضا الدور الفريد للبترول فيما يتعلق بصحة ورخاء جميع الأمم .

ان الظروف الاقتصادية العالمية يزداد تأثيرها على الاقتصاديات المخططة مركزيـــا . ونمو طلبها المتزايد على الغذاء والطاقة والواردات المصنعة واستمرار اقتراضها من المصارف الدولية يربطها بالنظام الاقتصادى العالمي ويربط مصيرها بمصيره .

وعلى ذلك يجب أن نعترف جميعا أن المصائر الاقتصادية لأممنا مترابطـة .

ويجب أن نبحث عن حلول مقبولة للمشكلات المشتركة .

ويجب أن نجد الوسائل للقضاء على هذا التناقض المأساوى وهو أنه في أكثر فترات الحياة الانسانية رخاء فان ربع سكان العالم يعيشون في فقر مدقع . يجب أن نستكمل بسرعة اتفاقية خاصة بالمساعدة الغذائية وتشجع الحكومات على أن تعطي اهتماما عاجلا لاتخاذ استراتيجية قطاعية للمواد الغذائية ، ويجب أن نعمل على منع حدوث المجاعات في أى وقت وفي أى مكان .

يجب أن نعمل معا على ضمان أن العجز المتزايد للبلدان يمكن أن تتم السيطرة عليـــه بطريقة تدعم الاقتصاد العالمي .

يجب أن نعمل معا على أن نزيد من جهودنا التعاونية الثنائية والمتعددة الاطراف لكى نضمن للمجتمع الدولي أن يصل الى هدف توفير الرعاية الصحية الملائمة لنا جميعا حوالي عام ٢٠٠٠ . اذ من غير المقبول أن كثيرا من سكان المعمورة لا تتوفر لديهم الرعاية الصحية الأساسية . ان الولايات المتحدة تأمل في أن بلدانا أخرى كثيرة ستشارك في تبني مشروع قرار توافق عليه هذه الجمعيـــة العامة ، يدعو جميع منظمات الأمم المتحدة المعنية والبرامج التابعة لها الى اعطاء أولوية أكبر مـــن نشاطاتها للرعاية الصحية وتحسينها .

يجب أن نواجه معا ونتغلب على أزمة الطاقة ، ويجب أن يكون لدينا التصور والشجاعة على أن نستحدث حلولا دولية لمشكلة الطاقة على أساس المشاركة في تحمل المسؤوليات والفوائد . اننـا

Digitized by UNOG Library

نضم صوتنا الى هؤلاء الذين يدعون بالحاح الى سرعة بحث المجتمع الدولي لهذه القضية .

يجب أن نعمل معا لنجد وسائل جديدة للقضاء على الأمية والتأكيد على التربية والتعليم في أى استراتيجية للتنمية قادرة على البناء .

ويجب أن نبدأ معا في تنفيذ الاتفاقيات التي أمكن التوصل اليها في فيينا في المؤتمر الخاص بالعلم والتكنولوجيا .

ان مجموعة الـ ٧٧ تقدمت الى اللجنة الجامعة بمشروع قرار هام تقترح فيه " اجراء جولة من المفاوضات العالمية حول التعاون الدولي من أجل التنمية " وسبق أن قال وزير الخارجية فانس في بيانه أمام الجمعية العامة أن الولايات المتحدة ستشارك في المشاورات في اللجنة الجامعة لاقرار انجع الطرق لاجراء مثل هذه المفاوضات .

واضح أن مجموعة الـ ٧٧ قد اسهمت اسهاما كبيرا في مداولات هذه الدورة للجمعية العامة .

وفي بحث مشروع هذا القرار ، اسمحوا لي أن أعود الى فكرتي السابقة ـ الفرق بين الحوار وبين التفاوض فرق يفهمه جيدا من تبنوا هذا القرار . ان الهواء والملايين من صفحات وثائق الأمم المتحدة مملؤة بالحوار ، عملية يعرفها المعجم بأنها " مناقشة بين اثنين أو أكثر من الاشخاص " هذه المناقشات احيانا كانت مفيدة ، واحيانا كانت ذكية وكثيرا ما كانت غبية ، ولكن في الغالب لا تجد اذنا صافية من الأطراف الأخرى . ويمكن ان تستمر طالما بقيت الأمم المتحدة ، وبعض المتشككين يقولون أنها ستستمر ، ولكني أفهم من هذا القرار أنه يقترح شيئا آخر ـ يقترح اجراء مفاوضات وهى عملية يعرفها المعجم " بأنه التعامل مع آخرين بغية الوصول الى اتفاق "

واذا كان صحيحا ان بحر المفاوضات العالمية هو الذى سنخوض فيه ، اذن علينا أن نبني سفينة من الصلب وخطا ملاحيا يتيح لناجميعا احتمالات نجاح الرحلة . ان اللجنة الجامعة ستكون هى الحوض الجاف لبناء هذه السفينة . وستلقى عليها مسؤولية كبيرة ، مسؤولية الوصول الى اتفاق في الرأى بين جميع الأمم حول وجهة واجراءات ومدى هذه المفاوضات؛ اتفاق في الرأى تحتاجه للدورة المقترحة حتى تبدأ بنجاح . وبالتأكيد يجب أن تأخذ في الاعتبار المفاوضات العديدة التي جرت ، والتقدم الذى احرزته حتى الآن . ويجب أن يهيئوا بيئة لاجراء هذه المناقشات تركز المرة بعد الأخرى على العالمية في المفاوضات المقترحه وعلى المسؤولية العالمية لاعمالنا . انني لا أقصد

Digitized by UNOG Library

بهذا ان أحدنا يستطيع أن ينسى الظروف الجغرافية والسياسية والاقتصادية ، ولكن مما أحث عليه هو أن نوسع النطاق ، ان نستمع مثلما نتحدث ، أن نرحب بفرصة أن نكون أحسن مما كنا ـ كل منا ولكل منا . ان امكانية النجاح تتوقف على معيار هام ، على تجنب تبادل الاتهامات ، انني لـــم اتواجد أبدا في مفاوضات ناجحة بدأها أحد الاطراف قائلا للآخر انك انانيي أو هدام أو متفطـرس أو جاهل . أو كسول . اذا كانت هذه هي اللعبة التي ننوى ممارستها ، فمن الأفضل أن نظل في حوار يستطيع أن ينسى فيه المشاركون الجدد ماقيل من قبل ، أو أن يمزقوا صفحة من هذا السجل دون أن يهتم أحد . ولكننا اذا كنا جادين فيما يتعلق بهذه المفاوضات ، فلنكن جادين بالفعل ، وليحترم كل منا الآخـر .

Digitized by UNOG Library

انني أقرأ القرار الذى يقول ان المفاوضات العالمية لن تكون ازدواجا للمفاوضات الجارية في أماكن أخرى في منظومة الأمم المتحدة . ومرة أخرى ، فان هدفنا هو أن تدعم من جديد هذه العمليات المستمرة وأن نستمد منها العون ، وهذا له قيمته اذا أخذنا في الاعتبار ضيق الوقت وقلة الموارد التي تواجهنا . ومن شعوبنا سوف تغفر لنا اننا في مواجهة الأزمات نسمح بازدواج المفاوضات الجارية في أى مكان في منظومة الأمم المتحدة ؟ وباستثناء الطاقة ، فان القضايا المقترحة للتفاوض العالمي لا تحتاج الى محافل جديدة أو منظمات جديدة ؛ فان اسلافنا قد قاموا بعمل رائع حينما بنوا الهياكل الكافية التي يمكن أن تجرى فيها هذه المناقشات .

ان المسؤولين عن تخطيط هذه المفاوضات يجب أن يساعدوا أنفسهم على العمل على وضع برامج مجدية . وأعني بمجدية أن تكون موجزة للغاية لتشجيع القرار ، لكن لا تكون صعبة لدرجة الا تفي بالغرض ومن ثم تقلل من جدية هدفها .

لا يجب أن ندع مجالا للشك في أن كل البلدان لها الحق في أن تشارك في هذه المفاوضات وفي نفس الوقت ، يجب أن نكون جميعا على استعداد لبحث النقاط التنظيمية بغية تسهيل عملنا .

ان القضايا الأساسية الواردة في التقرير ، بالتأكيد يمكن أن تكون متشابكة ، لكن الواضح انها يمكن أن تحظى بأولويات مختلفة ويمكن أن تحرز تقدما في مختلف فترات المفاوضات . وفي المفاوضات الجادة ، فان الأطراف المختلفة من المتوقع أن تستخدم ملكاتها في التفاوض بما يعود عليها بأقصى فائدة . وبهذا المفهوم ، قد فهمت دوما مختلف المحاولات للربط بين التفاح والبرتقال في جهود التفاوض الماضية . وفي بعض الأحيان يكون هذا مجديا ، لكن في معظم الأحوال لا يجدى . لذا لا يجب أن نكون مغالين في طموحنا بحيث نعتقد أنه اذا جرت هذه المفاوضات فانها ستحل كل مشاكلنا . واذا كنا نسعى الى الاتفاق فيجب أن نكون حذرين جدا حتى لا نحرز تقدما في مجال على حساب نقص التقدم في مجال آخر . ان الربط قد يكون مناسبا لصانعي السجق ، لكنه نادرا ما يساعد على احراز تقدم في مفاوضات موضوعية حيث يمثل الضغط السياسي عنصرا هاما فيها .

وكما قيل بالفعل في هذه الجمعية ؛ " ان تحديد المشكلة يمثل جزءا أساسيا في ايجاد حل لها " . وهذه الكلمات يجب أن تكون محفورة على باب غرفة اجتماعات اللجنة الجامعة اذا اردنا أن تكون المفاوضات التي وردت في روح قرار مجموعة الـ ٧٧ ناجحة .

Digitized by UNOG Library

اذا كانت هذه الجمعية تتصور مفاوضات وليس مجرد استمرار للحوار الحالي ، اذن يتعين على كل المشاركين أن يكونوا على استعداد لأن يعطوا مثلما يأخذون ، وأن يمنحوا مثلما يطالبون ، وأن يقترحوا مثلما ينتقدون ، وأن يقبلوا الحلول الوسط بدلا من اللوم والتقريع .

لقد أظهرت الأمم المتحدة انها يمكن أن تكون محفلا ناجحا للتفاوض حول القضايا الاقتصادية العالمية ، والصندوق المشترك لهو خير مثال على ذلك بالرغم من أن هناك عملا هاما نحتاج الى استكماله قبل أن يثبت جدواه وامكانياته . ان ما تعلمناه من هذه العملية المتعددة الأطراف واضح ، اذ يجب تحديد القضايا بوضوح ، كما أن الخبراء الموضوعيين الذين يعلمون مجالات المشاكل يجب أن يسهموا في هذه العملية ؛ وأولئك الذين يجرون المفاوضات يجب أن يتحلوا بملكات خاصة بحيث يتعرفون على الوميض الضعيف للاتفاق ويحيلونه الى لهب يؤدى الى هذا الاتفاق ؛ لأن دعم أى اتفاق في تلك المحافل يعتمد على اتفاق الرأى وحسن النية والارادة السياسية لأمم العالم التي أظهرت ان الاتفاق في الرأى متوفر بالنسبة لكل القرارات في المفاوضات الهامة . وثمة درس آخر تعلمناه جميعا ؛ الا وهو اننا لن نتفق دائما . وهذه طبيعة الحياة المتعددة الأطراف ويجب أن نفهم ذلك . فنستطيع أن نختلف بلا خصومة . ونستطيع أن نختلف ويفهم بعضنا البعض . لكن المهمة التي يدعو اليها القرار هى المناداة بمفاوضات عالمية تسمح لنا بأن نجد فيها ظروفا مناسبة لحل خلافاتنا ، حيث يمكن تحويل آمالنا الى حقائق ويمكن احراز التقدم بطريقة جماعية مشتركة .

لقد قال الرئيس كارتر " اننا في حاجة الى أن تشارك المسؤولية لحل المشاكل ، لا أن نوزع اللوم لتجاهل هذه المشاكل " . هذا هو التحدى الذى يواجهنا جميعا ، وهو تحد ترحب به الولايات المتحدة الامريكية بكل حماس .

السيد محمد على التاجر (الامارات العربية المتحدة) : نناقش الآن البند ٥٥ الفقرة (أ) المتعلقة بتقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ تلك المكرسة أعمالها للتعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية . ويود وفدنا بادئ ذى بدء أن يسجل تقديره الى رئيس اللجنة السيد / ثورفالد ستولتنبرغ الذى قاد أعمال اللجنة خلال عام بكل صبر وحكمة للتوصل الى حلول مرضية لجميع الأطراف وبمهارته تم احراز تقدم في مجال التدابير المتعلقة

Digitized by UNOG Library

بالمشاكل الغذائية العالمية وبالتنمية الزراعية وفي بعض جوانب نقل الموارد بالقيمة الحقيقية الى البلدان النامية ولا يفوتنا الجهد الذى بذل بغرض تحديد مواعيد محددة للتفاوض . ولكن علينا أن نعترف بأن خيبة الأمل في حل المشاكل الأخرى تزداد تعقيدا عما كانت عليه رغم النداءات والمقترحات التي قدمتها مجموعة الـ ٧٧ التي تشكل اطارا صحيحا لحوار بناء يهدف الى اصلاح الخلل في النظام الاقتصادى الحالي والى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يرتكز على الحق والعدل ويكفل الاستقرار والأمن الدوليين . غير أن تلك المقترحات اصطدمت بتعنت عدد من الدول الصناعية التي مازالت بعيدة عن الاستجابة للتحدى وتفتقر الى الارادة السياسية مما أدى الى تعثر المفاوضات في كثير من المجالات وخاصة في تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي وتعزيز القدرة الصناعية للبلدان النامية ، وفي حل المشاكل الخاصة والملحة التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية ، وأشد البلدان تأثرا وحل مشاكل تدفق التجارة وتخفيف الحماية ، والمشاكل المالية والنقدية ، والحد من تسلط الشركات عبر الوطنية في السيطرة على موارد الدول ، وعدم احترام مبدأ السيادة على الثروات الطبيعية .

قد أدى تعثر هذا الحوار مابين الشمال والجنوب ، الى تفاقم المشاكل الاقتصادية ، وبات على المجتمع الدولي أن يبدأ مرحلة جديدة من المفاوضات ، وتحت مظلة الأمم المتحدة . وأننا نرى ضرورة استمرار اللجنة الجامعة في أعمالها والتحضير الى الدورة الخاصة التي ستنعقد في العام القادم على أساس مبدأ المشاركة الكاملة مابين جميع الدول ، بغية الوصول الى نتائج تعتمد على التكافل مابين الدول بما يحقق الاستقرار والأمن الاقتصادى .

Digitized by UNOG Library

نعتقد أن بيان وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ حول المفاوضات الاقتصادية العالمية التي سوف تعقد ضمن دورة خاصة في عام ١٩٨٠ ، اطار واقعي لمفاوضات متكافئة ومحددة ضمن نظام الأمم المتحدة وسيؤدى مضمون البيان الى ايجاد مناقشة جذرية للمشاكل الرئيسية وأهمها الموارد الأولية والطاقة والتجارة والتنمية والمشاكل المالية والنقدية ، كما سيؤدى الى تحديد أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثالث وبما لا يتعارض مع المفاوضات الأخرى الجارية في أجهزة الأمم المتحدة .

ان الامارات العربية المتحدة وهي دولة نامية وعضو في مجموعة حركة عدم الانحياز سوف تفي بمسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي وعلى الأخص الدول النامية ، وستساهم في أى مسعى جماعي يعزز فكرة التعاون الدولي الاقتصادى ، ايمانا منا بأن التعاون ركيزة أساسية لاقامة اقتصاد عالمي يعتمد على الحق والعدل والانصاف وأن التوصل الى نظام اقتصادى جديد لا يتأتى الا بالمفاوضات الجادة والخلاقة* .

السيد بشارة (الكويت) (الكلمة بالانكليزية) : لقد بلغنا مرحلة العمل بعد سنوات من المناقشات والمداولات . ان الحاجة الى العمل تعتبر الآن واضحة كالشمس ولا يمكن للعالم أن يتحمل تأخيرا جديدا في ترجمة المقررات الى أعمال والكلمات الى أفعال .

ومنذ مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز الذى عقد في هافانا ، فان محادثات جادة تجرى من أجل التوصل الى اتفاق عام في الرأى بشأن المشاكل الاقتصادية العالمية . ان الخطوة الرئيسية التي تحققت أخيرا في هافانا كانت ، الاتفاق بشأن ادراج مسألة الطاقة ؛ وقد تم ذلك بمشاركة وفدى . ومن ثم ، فان مجموعة الـ ٧٧ قدمت مشروع قرارها الوارد في الوثيقة A/34/34 (part III), annex I ، الذى يتضمن جميع العناصر التي يمكن أن تحل مشاكل الاقتصاد العالمي .

ولقد عارضنا دائما الاشارة الى مشكلة الطاقة في المناقشات ، ولكننا نؤيد النداء من أجل مناقشة جميع المشاكل بما فيها الطاقة في اطار منهاج شامل لحل جميع مشاكل العالم ككل . ان استراتيجيتنا هي أن نواجه المشاكل على أساس عالمي ، وهدفنا هو أن نحقق اصلاحا شاملا للنظام النقدى الدولي ، نظام لا يمكن أن يؤثر عليه تطور الأسعار الخاصة بسلعة واحدة . ان تذبذب

---

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد ابراهيم (اثيوبيا) .

Digitized by UNOG Library

الأسعار في معدل الصرف ، والتضخم العالمي ، وتناقص القوة الشرائية للدولار قد أضعفت من الأصول وأضافت أعباء الى الأعباء الحالية الملقاة على اقتصاديات الدول النامية .

ان مجموعة الـ ٧٧ قد اعتمدت منهاجا جديدا عمليا ، دون شك ، في المفاوضات العالمية وليس من المعقول أن ننتظر من دولة مثل بلدى أن تستمر في التضحية الكبيرة بأصولها وأموالها لكي ترضي فقط الطلب على الطاقة للبلدان المتقدمة ، ولا سيما الولايات المتحدة . نحن في الكويت نؤيد جميع التدابير من أجل الاقتصاد في الطاقة وخفض استهلاكها . ان هذا ينبع من حقيقة أننا مطالبون بأن نزيد من انتاج البترول أكثر مما تتطلبه احتياجاتنا المالية الحالية . اننا نفعل ذلك أساسا لكي نرضي الطلب العالمي ، لأننا نعلم تماما مسؤوليتنا الدولية والتزاماتنا الأخلاقية . ولكننا لا نستطيع أن نستمر في قبول سياسة زيادة الاستهلاك أو زيادة المخزون بواسطة البلدان الصناعية ، على حساب أجيالنا المقبلة .

ان الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) ، في بيانه أمام الدورة الثالثة عشرة للجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي ، التي عقدت في بلغراد في أول تشرين الأول/أكتوبر قال ما يلي :

" ان سعر البترول وامداداته الحالية عن طريق دول منظمة (الأوبك) ليس هو الموضوع الأساسي . ان الموضوع الأساسي هو المدى الذى تستطيع فيه البلدان الصناعية الرئيسية المستهلكة للطاقة أن تحد من الطلب على الطاقة ، أى أن توازن بين تلك المعادلة التي تتمثل في الامداد / والطلب في أشكالها الثلاثة المتعلقة بالطلب وهي : خفض الاستهلاك الحالي ؛ خفض المخزون الحالي ؛ خفض المخزون للأغراض الاستراتيجية .

" ان سوق البترول قد تحركت من فترة ما تسمى بالزيادة في الطلب عام ١٩٧٧ وبداية ١٩٧٨ الى فترة تقييد في نهاية ١٩٧٨ وبداية ١٩٧٩ ، رغم حقيقة ان انتاج الدول المصدرة للبترول في النصف الأول من ١٩٧٩ قد تجاوز حقا الانتاج في نفس الفترة في عام ١٩٧٨ بما يعادل ٧ر١ مليون برميل في اليوم . وحتى خلال الشهرين الأولين من هذا العام ، مع وقف امدادات البترول الايراني ، فان انتاج الدول المصدرة للبترول قد تجاوز نفس الشهرين من عام ١٩٧٨ بحوالي مليون برميل يوميا . تلك هي بعض المؤشرات الدقيقة

Digitized by UNOG Library

التي تحملنا على الاعتقاد بأن النقص في عام ١٩٧٩ هو أمر زائف ، خلقه التخزين الـــذى تقوم به الأمم الصناعية " .

ان بلدان الأوبك قد اتخذت مبادرة لضمان متطلبات النفط للبلدان النامية الأخرى ولضمـان أنها لن تتحمل زيادة في أسعاره تدفع الى التجار وشركات البترول .

ان المشكلة المحيرة الآن هي كيف يمكن الحد من استهلاك البلدان الصناعية للطاقة . هناك اسراف كبير ومتزايد دائما في استهلاك الطاقة ، بالاضافة الى التخزين غير الضرورى والكبير لهـــا . ومن الخطأ أن نتوقع أن البلدان المنتجة للبترول سوف تقدم كميات من الطاقة تتناقض مع مصالحهـــا الوطنية . ان بعضها ، مثل بلدى ، يعتمد تماما على البترول في استمرار الحياة ، وان الجيـــل الحاضر ملتزم بأن يتبع سياسة تضمن الاستمرار للأجيال المقبلـة .

Digitized by UNOG Library

لقد قيل الكثير عن اعادة تشغيل الدولارات البترولية . وليس من المفيد أن نناقش هذا الأمر عندما يتعرض مستقبل الانسانية للخطر .

ان سياستنا في الكويت ترمي الى تنويع مواردنا في الدخل والاستثمار .

ولكن الاستثمار لا يمكن أن يتم في فراغ ، بل يجب تهيئة المناخ الملائم وايجاد الحوافز بعد ذلك . ولا يتوقع أحد أن نستثمر في أرض محاطة بالشكوك . ويجب أن تكون هناك ضمانات لأمن هذه الاستثمارات والا فان جهودنا سوف تضيع هباء منثورا . وفي هافانا ، فان البلدان غير المنحازة قد قبلت هذا المنطق وكذلك فعلت مجموعة الـ ٧٧ . ان ما نحتاجه الآن هو القيام بمبادرات وخطوات تترجم هذا التفهم الى عمل .

ان هذا يقع على عاتق الذين يستطيعون مساعدة البلدان النامية في برامجها للتقدم الاقتصادى . ان الكويت لا يشاركها أحد في هذا المجال . اننا البادئون في اقامة مؤسسات وطنية للمساعدات الاقتصادية للبلدان النامية ، كما نسهم اسهاما كبيرا في الصناديق الاقليمية الخاصة بالمساعدات الاقتصادية . ان اللجنة المالية للأوبك قد أكملت اجتماعها في فيينا ، وقد قررت خلاله زيادة رأس مال صندوق الأوبك لمساعدة البلدان النامية .

ان مجموع المساعدات التي تقدمها الدول المانحة في الأوبك للبلدان النامية كنسبة من اجمالي الناتج القومي الى هذه البلدان قد زاد من ٦٩ر٠ في المائة الى ٢ر٠١ في المائة خلال الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٧ ، بينما المساعدات التي تقدم من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ولجنة المساعدة الانمائية قد نقصت من ٣٣ر٠ في المائة الى ٣٢ر٠ في المائة .

ان حوار الشمال ـ الجنوب قد فشل في باريس حيث لا توجد ارادة سياسية لاعادة هيكلة النظام الاقتصادى ، ولأن بعض البلدان الصناعية كانت ترى أن البترول ينبغي أن يكون أرخص وبالتالي شعرت بعدم الحاجة الى حوار جاد . ان مثل هذه التطورات قد أظهرت أن هذه البلدان كانت على خطأ . ان اعتماد سياسة المهدئات التي لا تعالج المسائل الحقيقية قد فشلت لأن الحاجة ليست للمهدئات بل لعلاج طويل الأجل وجذرى . وبينما نجد أن البلدان النامية قد عانت كثيرا من هذا المنهج قصير الأجل ، فان البلدان الصناعية أيضا قد تعثرت هي الأخرى . وفي هذا الصدد أود أن أشير الى سياسة الحماية في التجارة والعوائق التي تقف أمام صادرات البلدان النامية . ان مثل هذه السياسة قد خفضت بصورة غير عادلة من العائدات الخارجية للبلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

ان اللجنة الجامعة قد فشلت في مباحثات باريس حيث أنها لم تستطع أن تتخذ تدابير عملية لاعادة هيكلة الاقتصاد الشامل . اننا نفهم أن هذه المسائل معقدة ، ولكننا نعتقد أيضا أنه ليس هناك مبرر على الاطلاق لفشل اتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من مشاكل مديونية البلدان النامية. ان هذا الأمر خطير للغاية وجاد ولا يجب أن نتركه جانبا بالنسبة للمفاوضات القادمة . ان البلدان النامية قد حاولت ، من بين أمور أخرى ، أن تسترعي انتباه اللجنة الجامعة للموقف الخطير للدول غير الساحلية والبلدان الأقل نموا من بين البلدان النامية والبلدان النامية الجزرية ولكنها لم تتوصل الى اتفاق بشأن تدابير التخفيف من هذه المشاكل . ولهذا السبب ، فانه من المهم بمكان أن نناقش المفاوضات العالمية في الجلسة العامة للجمعية العامة التي قد توفر الدفعة السياسية التي نحتاج اليها من أجل تحقيق تقدم في هذه المفاوضات .

ان مسؤولية الجمعية العامة ، هي مسؤولية ضخمة وعظيمة . وهناك أربعة عناصر ينبغي أن يتم تناولها بجدية خلال المفاوضات القادمة . أولا ، القضاء على السياسات التجارية التمييزية والتقييدية ؛ ثانيا ، ضمان استقرار أسعار المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية بمستويات أسعار عادلة ؛ ثالثا ، تدعيم عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا الحديثة لهذه البلدان بأسعار عادلة ؛ رابعا ، اعادة النظر في هيكل ديون البلدان النامية وخفض نفقات خدمة الديون ودفع هذه الديون ؛ وأخيرا ، تدفق رأس المال الى البلدان النامية بشروط ليس فيها مكان لاستغلال .

ان الجلسة العامة تدرس أمرا على قدر كبير من الخطورة ، ونجاحه أو فشله سوف يؤثر بطريقة مناسبة أو عكسية على كل بلد وعلى كل فرد . ولذلك يجب أن ندرسه بعزم حتى يكتب له النجاح .

السيد أبـزاك (تشاد) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء أن أتوجه بالتحية الى رئيس اللجنة الجامعة السيد ستولتنبرغ حيث أن ذكاءه وحكمته وجهوده الدائبة قد سمحت بتجنب الفشل في المفاوضات داخل تلك اللجنة .

ان اللجنة الجامعة قد فشلت في مهمتها في اعطاء دفعة لحوار الشمال والجنوب من أجل التحضير لنظام دولي اقتصادي جديد بسبب عناد وتردد بعض المفاوضين في النهوض بمسؤوليات اللجنة .

Digitized by UNOG Library

ورغم انه ينبغي الاعتراف بأنه قد تحققت بعض النتائج الحميدة فيما يتعلق بنقل المـــوارد الحقيقية الى البلدان النامية وفيما يتعلق بمسائل التغذية والتطور الزراعي ، فقد كنا نأمـــل أن يكون الحوار الذى يتم حوارا حقيقيا يؤدى الى نتائج ايجابية فيما يتعلق بمجموع المشاكل التي تهمنا بروح من العدالة والانصاف .

ولكن كما قيل عن حق من جانب الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره بشأن الأنشطة ومـــن جانب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي في اللجنة الثانية ، فان المفاوضات تتدهور باستمرار بدلا من أن تتقدم ، وهي تهدف الى أن تؤدى لسوء الحظ الى بعض التوترات والنزاعـــات التي تؤدى بدورها ــ في رأينا ــ اذا ما ظلت هذه الروح سائدة الى مجابهة لا يرضى بها أحد .

وكما ذكرنا باستمرار ، فان الهدف الأساسي لهذه المناقشات هو السيطرة على المعلومـات التي عرضت النظام الاقتصادى الحالي للخطر وأن ندخل التحسينات الضرورية التي تسمح لجميع بلدان العالم المتقدمة والنامية بأن تسهم على قدم المساواة وبصورة كاملة في التنميـــة الاقتصاديـة العالمية .

ورغم عدم الحماس الذى أظهرته الدول المتقدمة أثناء المناقشات داخل اللجنـة الجامعـة وخلال جميع المؤتمرات الأخرى في عام ١٩٧٩ ، فان الدول النامية مازالت مستعدة للاستمـرار فـي التشاور على أساس أن العقل سينتصر على العناد .

ومنذ الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فان الفرص التي منحـت للمجتمع الدولي لكي يضع حدا لهذه الفوضى الاقتصادية على المستوى الدولي عديدة ، ولكن الشوط الذى قطعناه حتى الآن لا يذكـر .

Digitized by UNOG Library

ان البلدان النامية ماتزال تعاني ، بلا حول ولا قوة ، من آثار التضخم وتدهور شروط التبادل التجارى التي تفرض على شعوبها ضغوطا شديدة .

وليس في نيتنا أن نتهم هنا أية مجموعة من الدول تعوق بعناد أى تغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولكن علينا أن نوضح ان كلا منا ينبغي أن يأخذ في الاعتبار تكافل جميع دول العالم .

وبالتالي ، فانه في صالح البلدان المتقدمة نفسها أن تساعد على تنمية البلدان النامية ، حتى تستطيع أن تحل ، على المدى الطويل ، مشاكلها الخاصة وبالتالي ، فاذا ما سمحت الظروف فان البلدان النامية يجب أن تأخذ في الاعتبار المصاعب التي تواجهها البلدان المتقدمة . ان مفهوم التكافل اذا نظرنا اليه بصورة موضوعية ، ينبغي ان يسمح بتقارب شامل بين جميع البلدان .

لذلك ، فانه لكي نتجنب أخطاء الماضي ، فاننا نؤيد أن تكون المفاوضات العالمية عملية ، وأن نتناول كل المشاكل الشائكة التي يواجهها المجتمع الدولي ، مثل المواد الأولية ، ومشاكل الطاقة ، والتبادل التجارى ، والمسائل النقدية ، ومنهاجية التنمية في البلدان النامية . واننا نأمل أن مشروع القرار المقدم من مجموعة الـ ٧٧ سوف تعتمده الجمعية العامة .

كذلك ، نود أن نسترعي انتباه الجمعية حول المشاكل الخاصة التي تعاني منها البلدان الأقل نموا ، ولا سيما البلدان غير الساحلية ، والبلدان الجزرية ، وبلدان الساحل السوداني . ان هذه البلدان ، حتى وقتنا هذا ، لم تستفد من التدابير الخاصة التي اتخذت لصالحها كما ينبغي .

بالنسبة للبلدان الأقل نموا ، فانها في حاجة الى مساعدة جماعية من المجتمع الدولي في المجال النقدى والمادى ، وهذا أمر ضرورى من أجل اصلاح اقتصادها الذى تأثر أكثر من الدول الأخرى بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية .

بالنسبة للدول غير الساحلية ، فانه من المؤسف ان الصندوق الخاص لهذه الدول لم يحصل ، حتى يومنا هذا ، على الموارد المالية التي تسمح له بأن يدخل مرحلة التنفيذ .

ان وجود ظاهرة الجفاف في بلدان الساحل الافريقي تصيب سكان تلك المناطق بمتاعب لا تحتمل ، في الوقت الذى ينبغي أن يسهم تضامن شعوب العالم في تحسين ظروفهم المعيشية .

Digitized by UNOG Library

وبالنسبة لتلك المجموعة من البلدان فمن المهم أن توضع التزامات محددة للمساعدة في التنمية ، خلال المفاوضات القادمة ، اذا لم تعقد الجمعية العامة دورة استثنائية خاصة بتلك البلدان .

وفي اب/اغسطس الماضي ، عقد في فيينا مؤتمر الأمم المتحدة حول العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية ، وقد توصل - في رأينا - الى نتائج على الرغم من انها غير كافية ، الا انها مشجعة من أجل استمرار المفاوضات في المستقبل . ان التوصيات الواردة في برنامج العمل ، الذى تم اعتماده من جانب المؤتمر ينبغي أن نعنى بها عناية خاصة ، كما ينبغي أن تسحب التحفظات المقدمة من بعض البلدان أو من مجموعة من البلدان . ان برنامج العمل ينبغي أن يطبق بصورة عاجلة حتى تتوفر الظروف الملائمة لتسهيل نقل التكنولوجيا الى الدول النامية ، ولتحسين الوسائل المتاحة لها في مجال البحث العلمي والفني ، وان نسمح دون ابطاء باستخدام العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

في النهاية ، أود أن أؤكد أن هناك فرصة جديدة أمام المجتمع الدولي ، لكي تكون المفاوضات ، التي نأملها ، جادة ومثمرة من أجل تغيير ولاية اللجنة الجامعة حتى يمكنها الاعداد للدورة الخاصة للجمعية العامة في ١٩٨٠ .

ان الاحتمالات الاقتصادية لمستقبل البشرية غير مبشرة . وان أعضاء الأمم المتحدة ينبغي أن يعربوا عن الحكمة ، وأن يلتزموا بتعهدات ثابتة خلال عملية الاعداد ، حتى يمكن للدورة الاستثنائية القادمة أن تحقق النجاح ، وان نجاحها سيكون لفائدة الجميع .

السيد عبيدات (الأردن) : ان السلام والرخاء العالمي يرتبطان ارتباطا وثيقا بمقدار التقدم والازدهار الاقتصادى والاجتماعي ، واذا كان السلام لا يتجزأ ، كذلك لا يتجزأ أيضا الهدف الرامي الى ازالة الفقر والمرض والأمية في عالم يجب أن لا ينقسم على نفسه .

علّمتنا خبرات الدول المتقدمة ، سواء في علاقاتها مع بعضها البعض أو في داخل مجتمعاتها ، بأن السياسة الأنانية وقصر النظر قد ورطت كل العالم في أوائل الثلاثينات .

يجب أن نعترف بأنه ليس لدينا العلاج السحرى الذى يحقق نظاما اقتصاديا جديدا وعادلا ، ان حوار الشمال والجنوب لم يستطع اجتياز العقبات التي يجب أن يتخطاها بجهود مشتركة مخلصة .

Digitized by UNOG Library

واذا كانت المشكلة هي زيادة الانتاج مع التوزيع العادل فانه يجب التوصل لحل هـــذه المشكلة لصالح الانسانية جمعاء .

ان نظاما اقتصاديا جديدا يرتكز على المبادئ العادلة ليس في صالح الدول الناميـــة فحسب بل هو أيضا لصالح الدول المتقدمة .

ان الحاجة الحقيقية للعالم هي الحلول الجذرية والبعيدة المدى وليست العلاجـــات الآنية المؤقتة .

اننا نأمل من مجموعة الـ ٧٧ ـ والأردن واحد منها ـ ، والتي أخذت على عاتقها الاعداد لاستراتيجية الدورة الخاصة لعقد التنمية الثالثة ، أن تؤكد على ان مشاركة كل العالم ، كمنتجين ومستهلكين للسلع والخدمات ، ليس فقط موضوعا انسانيا نابعا من العدالة ، بل له أهميته القصوى لأنه الطريق الوحيد المؤدى الى اصلاح الأوضاع ، التي تشكل هدفا مشتركا سواء للدول المتقدمة أو النامية .

لقد ورد في البيان الختامي لمؤتمر قمة دول عدم الانحياز السادس في هافانا ، بـــأن المشكلات الاقتصادية قد ازدادت تعقيدا عما كانت عليه حين انعقد مؤتمر القمة الخامس .

فالهوة قد اتسعت بين الدول المتقدمة والدول النامية ، هذا بالاضافة الى جمـــود المفاوضات لبناء نظام اقتصادى جديد . وأشار المؤتمر بأن الدول المتقدمة قد اتبعت سياسة أنانية في علاج المشكلات الاقتصادية ، وأدى ذلك تلقائيا الى انعكاسات فورية سيئة على الدول الناميـة من خلال التجارة الدولية والعلاقات النقدية والمالية .

ان الأردن ، كما تعلمون ، بلد ليس منتجا للبترول وعليه أن يعالج الارتفاع في سعـــر الطاقة مثله في ذلك مثل الدول غير المنتجة لهذه السلعة . ولكن هنالك الكثير من السلع ، والتي يدخل البترول في تكوينها بشكل جانبي ، قد ارتفع سعرها أيضا ارتفاعا هائلا . وبنفس الوقـــت نرى من يضع اللوم في ذلك على ارتفاع سعر البترول .

وبالمقابل ، ويتفق معي الكثير ، بأن برميل البترول الذى سعره الآن ثمانية عشـر دولارا يباع بعد تصنيعه كمخصّبات ، وكيمائيات ، وبلاستيكيات ، وملابس ، ومنتجات أخرى بحوالـــي مائة ضعف . ومن الذى يدفع هذا الثمن ؟ الدول النامية طبعا .

Digitized by UNOG Library

ان ارتفاع السعر في سلعة واحدة ليس هو السبب في هذه الحالة الاقتصادية التي نحن فيها ، ولكن الضحية كانت هي الدول التي تنتج فقط هذه السلعة أو التي تنتج سلعة واحدة فقط .

ان بناء نظام اقتصادى جديد يجب أن يأخذ في حسابه جميع السلع وليس سلعة واحدة فقط . ان مؤتمر الأمم المتحدة حول التعاون الفني ، الذى انعقد في بونس ايريس في اب/اغسطس ١٩٧٩ والذى حضره ولي العهد في الأردن أكد على :

- الحاجة الماسة لتأسيس مراكز اقليمية للبحث التكنولوجي .

Digitized by UNOG Library

- وتأسيس مدارس مهنية وذلك من أجل نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول النامية. وقد ركز ولي عهد الأردن في هذا المؤتمر على موضوع " هجرة العقول " والتي من شأنها أن تتعارض مع بناء مراكز نقل التكنولوجيا ، ونأمل اعطاء هاتين النقطتين العناية الخاصة في الدورة الاستثنائية لسنة ١٩٨٠ .

ان بناء نظام اقتصادى عالمي جيد وصحي لا يمكن التوصل اليه اذا بقيت المواجهة بين من يملك ومن لا يملك ، انما يمكن التوصل اليه بالحوار البناء المثمر الذى يأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة ومبادئ العدالة .

لذا فالمطلوب من الدول المتقدمة أن تبدى مرونة أكثر وتفهما أفضل وارتفاعا في مستوى معالجة الأزمات الحالية .

كما أن المطلوب من مجموعات العمل لخلق استراتيجية اقتصادية جديدة أن يكونوا عمليين وذلك بالطلب الى البلدان النامية بأن تضع تحت تصرف خبراء مجموعة الـ ٧٧ ، الأهداف والأفضليات والاحتياجات كما ترد في خططها للتنمية ، وهذا يمكن أن يعطي الأولوية من قبل المجتمع الدولي لتطبيقه .

كما أشير الى ان المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية لم تتعد ثلث الواحد بالمائة من انتاجها القومي وبنفس الوقت أشير الى قول السيد بول هوفمان ، المدير السابق لخطة مارشال ، والمدير السابق لبرنامج الامم المتحدة الانمائي " ان المساعدة الامريكية ببساطة كانت عاملا مساعدا ، والمعجزة التي تحققت في أوروبا كانت بفضل الشعوب الأوروبية التي أنجزت العمل الحقيقي في اعادة البناء " .

ان جلالة الملك الحسين قد خاطب الجمعية العامة بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ قائلا :

" نحن مع الحوار المخلص المثمر بين الشمال والجنوب ، بين العالم الصناعي المتقدم وعالم الشعوب الفقيرة والضعيفة التي تركض للحاق بركب التقدم والنهوض .

نحن مع النظام الاقتصادى العالمي الجديد بكل تعبيراته ، مع التعامل المتكافئ بين جميع الدول ، ومع تغيير شروط التجارة الدولية ، ومع نقل الموارد من الدول المتقدمة للدول النامية ، ومع غرس التكنولوجيا في العالم الفقير النامي الذى يحتاجها ، ومع تزويد

Digitized by UNOG Library

العالم الفسيح الفقير بالغذاء وتمكينه من صنع غذائه ومع نشر العلم والتعليم وبناء المساكن وتأمين الملبس وتعزيز الكرامة الفردية في العالم النامي الذى يحتاج لكل هذه الأمور .

ونحن مع اعتبار العالم وحدة واحدة في موارده وفي آماله وفي سلامه وفي حلول مشاكله . ونحن مع وضع موارده البشرية في خدمة الانسان والعلم " .

السيد ثنيورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : ان هذه المناقشة هي من بين آخر المداولات الاقتصادية التي نجريها في الجمعية العامة خلال السبعينات . ومن المعقول أن ننظر الى موضوع هذه المناقشة في ضوء التجارب السابقة ، وكذلك في ضوء الآمال المقبلة .ان الاقتراح الهام المقدم من مجموعة الـ ٧٧ الرامي الى اجراء مفاوضات عالمية تتعلق بالتعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية يجب أن يعتبر جزءا من بيئتنا الاقتصادية العامة . ويجب أن يبذل جهد واع من جانب جميع البلدان لحل المشكلات المشتركة .

ومع انقضاء السبعينات ، فان الأهداف التقليدية للسياسات الاقتصادية : النمو ، العمالة الكاملة ، والتوازن الداخلي والخارجي أصبح تحقيقها أكثر صعوبة . وتواجه اقتصاديات الاسواق المتقدمة نموا بطيئا ، ونسبة عالية من التضخم ، وبطالة حادة كما ان ارتفاع أسعار النفط بشكل حاد قد زاد من تعقيد هذه المشكلات . ومن السهل أن نحاول توضيح الصعوبات الحالية بالاشارة الى أسعار النفط فكثير من المشكلات كان قائما قبل ١٩٧٣ .

وعلينا ، في البلدان المتقدمة أن نفهم ان مصيرنا ومستقبلنا يرتبطان بمصائر البلدان النامية . ان النظام الاقتصادى الدولي الجديد يتولد من ضغوط الأحداث . والتكافل بين الأمم يجعل العمل بشأن وضع استراتيجية للتنمية الدولية للثمانينات يكتسب أهمية خاصة . اننا في حاجة الى هذه الاستراتيجية كاطار لتعاوننا ؛ وهي استراتيجية تضع الأهداف والمقاصد والتزامات جهودنا ، من أجل تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية .

وعلى جميع الحكومات الممثلة هنا التزام أساسي واحد ألا وهو تحسين أحوال معيشة شعوبها . ولتحقيق ذلك ، فاننا في حاجة الى نظام دولي مستقر يسير سيرا حسنا . هذه هي مصلحتنا المشتركة العليا التي يجب أن تكون أساس أى اطار لمفاوضات عالمية مقبلة .

Digitized by UNOG Library

واسمحوا لي هنا أن أعقب على مجالين اثنين من المجالات الأساسية التي سترد في جدول أعمال المفاوضات العالمية وهما الطاقة ونقل الموارد . ومع ذلك ، فيجب ألا يفسر ذلك باعتباره رغبة في قصر المفاوضات العالمية على هذين المجالين فحسب .

أولا ، فيما يتعلق بموضوع الطاقة ، فانني لا أعتقد ان هناك من لا يدرك اليوم أهمية الامدادات الكافية والمستقرة من الطاقة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأعتقد ان هناك قلة لا تدرك المشكلات الضخمة ذات المدى البعيد ، التي تواجهها جميع البلدان في مجال الطاقة ، ومحاولة تجنب الموقف الذى نجد فيه ان تكلفة توفير الطاقة ستصبح قيدا على التنمية الاقتصادية .

ان الطاقة هي المجال الذى لا غنى فيه عن التعاون الدولي ، لذلك فاننا نرحب باقتراح ادراج الطاقة كموضوع أساسي في الجولة المقترحة للمفاوضات العالمية . لقد تناول قضية الطاقة متحدثون كثيرون في المناقشة العامة . كما ان رئيس المكسيك قد أدلى ببيان هام بشأن هذه القضية ، واسترعى انتباهنا الى مشكلات عديدة نواجهها في هذا الميدان .

ان الأمر الذى استرعى انتباهنا حينما نظرنا في البيانات التي ألقاها ممثلو البلدان الصناعية والبلدان النامية المنتجة للنفط وغير المنتجة له هو الاتفاق الأساسي حول الطابع العالمي للمشكلة والسياسات العديدة التي يجب أن تنتهج في هذا المجال .

Digitized by UNOG Library

ان كل البلدان تشارك في مسؤولية ضمان التوازن المعقول بين امدادات الطاقة والطلب عليها . وثمة مسؤولية خاصة على البلدان الصناعية التي تعتبر من كبار مستهلكي النفط المستورد ، والتي لها امكانيات ضخمة لتحقيق الوفورات . وادراكا لهذه الحقيقة ، فان كثيرا من البلدان الصناعية قد دعمت الى حد كبير احتياطياتها من الطاقة ومن سياسات التنمية الخاصة بها في السنوات الأخيرة.

وآمل أن يكون في الامكان الوصول الى تفاهم مشترك بشأن مشكلات الطاقة على المدى الطويل وبشأن الاجراءات الرامية الى المحافظة على الطاقة والتنمية ، آخذين في الاعتبار مصالح كل البلدان . وأيضا آمل ان يكون في الامكان الاقلال من عدم الاستقرار وتحسين القدرة على التكافل بالنسبة لكل البلدان فيما يتعلق بهذا القطاع الحيوي . وآمل كذلك في أن يكون في الامكان الوصول الى اتفاق بشأن اجراءات محددة تهدف الى حل مشكلة الطاقة بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط . واخيرا آمل أن نتمكن من ايجاد طريقة واقعية لاشراك الأمم المتحدة في هذا الجهد .

ثانيا ، لقد تحدث وفد بلادي بالتفصيل بشأن مسألة نقل الموارد في الكلمة التي القاها في المناقشة العامة التي جرت في اللجنة الثانية واسمحوا لي أن الاحظ بايجاز أن نقل الموارد في صورة مساعدة ، يلعب دورا حاسما في برامج التنمية لأفقر البلدان . فالبلدان ذات الدخل المتوسط لكي تحتفظ بقوة نمو معقولة على المدى الطويل ، فانها سوف تعتمد على التمويل الخاص بالتنمية على أساس نظام تقديم قروض تجارية تستهلك على آجال طويلة . ان الجهود المتجددة والمبادرات الجديدة في هذا المجال ، مطلوبة .

ان القرار الذي اتخذته الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن اتفاقية تتعلق " بنقل جميع الموارد " يمكن أن يكون أساسا لمبادرات موجهة نحو اتخاذ أعمال للاسراع بخطة تنمية البلدان النامية ومساعدة الأنشطة الاقتصادية العالمية على المدى الطويل .

ان الاجتماع المشترك الأخير لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، الذي عقد في بلغراد قد أكد ان القضايا النقدية العالمية تهم كل الأمم اليوم . وبهذه المناسبة فقد قدمت مجموعة الـ ٧٧ برنامج عمل بشأن اصلاح النقد الدولي الى لجنة التنمية . وفي رأينا أن مؤسسات بريتون وودز هي الأجهزة الملائمة التي تجرى فيها المناقشات بشأن المسائل النقدية . ان الاقتراحات سوف تزداد بحثا ، ومن السابق لأوانه الاعراب عن الآراء بشأن مضمونها . ولكن في

Digitized by UNOG Library

جميع الظروف ، فان المناقشات التي جرت في اجتماعات بلغراد ومتابعتها ، سيكون لها أثر على مداولاتنا الحالية في الأمم المتحدة .

ونظرا لأهمية نقل الموارد والتكنولوجيا ، فيبدو انه من المثمر ان نرتاد الامكانيات الايجابية للاستثمارات المباشرة الخاصة ، وفي الوقت ذاته أن نولي اعتبارا للاقلال من آثارها السلبية . ان العمل الخاص بوضع مدونة للسلوك فيما يتعلق بالمؤسسات عبر الوطنية ، يمكن أن يوفر اطارا مستقرا للتعاون الدولي في هذا الميدان .

وفي هذه المجالات كما هو الحال بالنسبة لقضايا أخرى اساسية ، قد يكون من السهل الاشارة الى مجالات العمل ، ولذلك ، فاننا لن نقلل من قيمة الصعوبات التي تنطوي عليها معالجتها في مفاوضات من هذا النوع ، وهذا يصدق ايضا على عدد من النقاط الاجرائية .

ان جولة عالمية لن تؤدي الى ايجاد علاجات فورية لكل المشكلات الملحة . وهذا ينطبق على المشكلات الفورية لامدادات الطاقة وللتهديد الخطير لجهود التنمية بالنسبة لبلدان نامية عديدة نتيجة لتدهور موازين مدفوعاتها . وفي حين ان جولة مفاوضات عالمية يمكن ان تسهم أيضا في ايجاد حلول على المدى الطويل لهذه المشكلات ، فلن يكون من الواقعي أن نتوقع أن تؤدي المفاوضات الى علاج فوري لها جميعها .

ان المرحلة التحضيرية يجب أن تؤدي الى مجموعة من الظروف الواقعية تحكم الجولة الجديدة وايجاد الاتجاهات التي يمكن ان تنطوي على أمل لنتيجة مثمرة . ان هذا يعني أننا يجب أن نتوخى الاختيار في بنود جدول الأعمال ، وان نتجنب الازدواج ، وان نستغل أجهزة الامم المتحدة بقدر الامكان وأن ننتهج اجراءات فعالة . وبالنسبة الى وضع وترتيب الأولويات ، فانه يجب ان نضع في الاذهان انه ستكون هناك آفاق لكل الاطراف لكي تكسب شيئا من المفاوضات على أساس المصالح المتبادلة على المدى الطويل ، وذلك في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ويجب ان تبذل كل الجهود لتجنب وجود ازدواج بين الجولة العالمية للمفاوضات وبين المفاوضات الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة . ان مثل هذه المفاوضات في المحافل الأخرى ، يجب ان تدفع الى الأمام وأن تسهل نتيجة للجولة العالمية للمفاوضات المقترحة ، كما ركز على ذلك مشروع القرار المقدم من قبل مجموعة الـ ٧٧ الى اللجنة الجامعة .

Digitized by UNOG Library

ان المفاوضات الجديدة يجب أن تدار بقدر الامكان في الأجهزة التابعة للامم المتحدة ، وبقدر ما هو ممكن فانه يجب ان تكون لدينا ترتيبات لا مركزية لاجراء المناقشات ، وفيما يتعلق بالطاقة بصفة خاصة ، فاننا سنحتاج الى ترتيبات خاصة . وفي رأينا ، فان اللجنة الجامعة تستطيع أن تلعب دورا رئيسيا في المفاوضات وفي الاعداد لها بطريقة فعالة .

وثمة مسائل أخرى تحتاج الى بحث والى الاتفاق عليها ، وهي الجداول الزمنية والاجراءات. ان جدول الاجتماعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ، قد تجاوز مقدرة الأعضاء والأمانة . والواقع انني أميل الى الاعتقاد بأن الأثر المشترك لزيادة الاجتماعات مع اجراءات أقل كفاءة ، قد سبب الضرر في كثير من الحالات . ولذلك يجب ان نتناول الجولة الجديدة من المفاوضات بشعور جديد من المسؤولية والالحاح .

ان الاقتراح المقدم من مجموعة الـ ٧٧ الى اللجنة الجامعة ، قد أوصى بأن المفاوضات الخاصة بجولة جديدة يجب أن تسير في نفس الوقت بشأن الموضوعات العديدة . وفي رأينا ، فان هذا الأسلوب يجب تناوله بطريقة مرنة حتى نتجنب الصلات التي يمكن أن تعرض للخطر دون داع ، المزايا التي يمكن الحصول عليها من الجولة العالمية الجديدة .

لقد اقترح أن التوصيات النهائية بشأن عقد الجولة العالمية ، يجب أن تعرض على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة . وحيث ان المرحلة التحضيرية ستلعب دورا هاما ، فانه من الواقعي أن تعقد هذه الدورة الاستثنائية في خريف ١٩٨٠ .

ومن الطبيعي ان هذه الجولة الجديدة المقترحة للمفاوضات ، قد قورنت بمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي . ان مراقبا من بلد نام ، في موقف المطلع قد وصف عملية مؤتمر التعاون الاقتصادي ، باعتبارها نهاية لبداية ، واستنتج أنه لامكان الوصول الى نتائج عملية ، فان الحوار القادم يحتاج الى مزيد من الارادة السياسية ، والى روح تعاون أقوى ، والى ثقة عميقة متبادلة ، والى مهارات في التفاوض ، والى قيادة وواقعية أكثر مما أظهرنا في مؤتمر التعاون الاقتصادي ، ويجب أن نضع هذا في الأذهان .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠

Digitized by UNOG Library